التحرير

في هذا العدد :

١- تقديم.
٢- البيان السياسي والجواب على الرسالة الملكية.
٣- البيان الايديولوجي.
٤- حقائق أكدها المؤتمر.
٥- بيان حول الصحراء المغربية
٦- بيان حول القضية الفلسطينية
٧- ملتمس حول الأوضاع العربية
٨- بيان حول التضامن مع حركة التحرير الوطني

عدد خاص بالمؤتمر الاستثنائي

١٠-١١-١٢ يناير ١٩٧٥

نشرة طلبة
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

عدد رقم ٢
فبراير ١٩٧٥

فيدرالية فرنسا

تقديم

نوالي في هذا العدد نشر مقررات المؤتمر للاتحاد الاشتراكي رغبة في التعريف بمواقف الاتحاد ووضعها في اطارها الحقيقي : اطار النظام الهادف الى تحرير شعبنا وبلادنا .

ذلك نروم اليه سواء بنشر البيان الايديولوجي الذي يحدد الخط المذهبي العام للحزب او بنشر البيان السياسي الذي يحدد الموقف الحالي للحزب. هذا تخلله السلسلة الثانية من حقائق اكدها المؤتمر تتضمن شرحا مبسطا لمقررات المؤتمر الاستثنائي .

و ننشر كذلك موقفنا القار من قضية الصحراء المغربية و باقي اراضينا المغتصبة ذلك الموقف الذي ناضلنا من اجله منذ نشأة حزبنا و تأسيسه .

كما تتضمن هذه النشرة موقف الاتحاد الاشتراكي من القضية الفلسطينية خاصة و القضايا العربية عامة .

و في الختام ، نبرز تضامننا مع حركة التحرير الشعبية بالعالم و التي يعتبر حزبنا فصيلا طلائعيا من فصـــائلها .

البيان السياسي

بعد المصادقة على التحليل و المبادئ التي تحدد هوية حزبنا ايديولوجيا و سياسيا ، و التي تحدد كذلك اطار خطاطنا الستراتيجية و جميع اوجه نضالنا من اجل التحرير و النمو و الديمقراطية و البناء الاشتراكي .

و بعد التأكيد على تركيز تنظيمات الاتحاد الاشتراكي و تنميتها بممارسة فعالة لمبدأ المركزية الديمقراطية و بتصعيد النضالات الملموسة المنظمة في صفوف الجماهير الكادحة و تعبئتها لمواجهة انواع القمع و الاستغلال و فرز الحلول اللازمة للمشاكل التي تعيشها في حياتها اليومية .

و بعد تسجيل المجهود الذي قام به كافة المناضلين ، رغبة في جعل تنظيمات الاتحاد و سيرها صورة حية للمجتمع الاشتراكي و الديمقراطي الذي نطمح الى بنائه .

و بعد دراسة و مناقشة التقارير الفرعية ، التي تحدد بدقة و وضوح ، نظرة الاتحاد الشمولية للحلول المرحلية الواجب اتخاذها في المدى القريب و المتوسط ، خاصة في الميادين التالية : الشؤون الاقتصادية ، و القضايا الاجتماعية ، و مشكلة الارض ، و قضايا الثقافة و التعليم ، و مشكلة المرأة المغربية و قضايا الشباب .

و بعد اتخاذ القرارات و التوصيات الخاصة بكل من هذه المشاكل التي تعاني منها الجماهير الكادحة في حياتها اليومية ، و التي ازدادت حدتها منذ السنة الاخيرة . و اعتبارا للاخطار التي تهدد بلادنا و شعبنا في المدى القريب بسبب سياسة الطبقات الحاكمة التي عززت و مغربت الهياكل الاقتصادية الاستعمارية و ذهبت بالبلاد في اتجاه التبعية بعد ان اجهضت محاولة التحرير الاقتصادي المتمثلة في التصميم الخماسي الاول . و نظرا لان هناك الان اعترافا رسميا بهذه الاخطار و بضرورة العمل على استرجاع "حرية التصرف" لكن دون اية خطوة او اجراء عملي يهدف الى تغيير حقيقي للاتجاه المتبع منذ سنة 1963 في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية . و نظرا لان الاجراءات المتخذة اخيرا بالنسبة لانتاج بعض المواد الفلاحية المستوردة من الخارج ، اجراءات فرضتها اعتبارات مالية ناتجة عن تقلبات السوق العالمية ، و ذلك دون التخلي عن سياسة الارتباط بالسوق الاوربية المشتركة رغم نتائجها الخطيرة و دون التخلي عن الاختيارات و الاسبقيات المتمثلة في التصاميم المتتالية منذ سنة 1965 . و اعتبارا للازمة الجديدة التي عاشتها بلادنا منذ مارس 1973 و المحنة التي عاشها حزبنا مرة اخرى ، حيث تعرض لقرارات المنع كما تعرض العشرات من مناضليه للاعتقال و التعذيب ، و ما زالت اغلبيتهم الساحقة رهن الحجز و الاعتقال منذ ما يقرب من سنتين بما فيهم بعض الذين صدر في حقهم حكم بالبراءة . و نظرا لان الطبقات الحاكمة اتخذت من هذه الازمة فرصة و مناسبة لتحقيق مطمحها الاصلي فيما تسميه بمغربة الاقتصاد ، اي مشاركة المستعمرين و المضاربين الاجانب او الاحلال محلهم في استغلال شعب المغرب و خيرات البلاد .

فان المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المنعقد بالدار البيضاء من 10 الى 12

يناير 75 وفاء منه لروح شهدائنا الابرار الذين سقطوا في ميدان الشرف من اجل تحرير البلاد وعلى رأسهم اخونا المهدي بن بركة :

يؤكد بمناسبة ذكرى وثيقة المطالبة بالاستقلال ، الصادرة عن الحركة الوطنية بتاريخ 11 يناير 1944 ان الاتحاد الاشتراكي هو التجسيد الحي لاستمرار حركة التحرير الشعبية ببلادنا .

وانطلاقا من دراسة التقرير السياسي الذي قدمه اخونا عبد الرحيم بوعبيد .

واستمرارا لمواقف واقتراحات الاتحاد منذ تأسيسه وخاصة بيان اللجنة المركزية الصادر بتاريخ 13 اكتوبر 1968 ، وجواب الاتحاد على الرسالة الملكية المؤرخة بـ 23 شتنبر 1972 في 8 اكتوبر 1972 ، وبيان اللجنة المركزية الصادر بتاريخ 21 يناير 1973 ، واعتبارا لكون معطيات الوضعية السياسية بالمغرب لم تتغير في جوهرها رغم الهزات والازمات المتتالية التي عاشتها بلادنا منذ ما ازيد من 10 سنوات بسبب عدم اعطاء الكلمة للشعب وعدم تمكينه من تحديد الاختيارات الجوهرية واخذ مصيره بيده .

ونظرا للتصريح الملكي بمشروع اجراء انتخابات في اوائل خريف هذه السنة ، انتخابات وقع التأكيد على انها قد تسفر عن اقامة مؤسسات تمثيلية حقيقية ، وبالرغم من انه لم يصدر اي تصريح او بيان رسمي في هذا الشأن يمكن من معرفة الاجراءات التي قد تضمن نزاهة الانتخابات المعلن عنها ، والتزام جهاز الدولة موقف الموضوعية والحياد ، وتخليه عن الاساليب المستعملة منذ عمليات 1962ـ 1963 ، وبالرغم من انه لم يقع بالاتحاد اي اتصال رسمي او شبه رسمي في هذا الشأن يمكنه من معرفة الاجراءات المزمع اتخاذها من اجل ضمان نزاهة الانتخابات ، فان المؤتمر يؤكد ان الوفاء للجماهير الكادحة من عمال وفلاحين وحرفيين وتجار وموظفيين صغار ومثقفين ، والغيرة على وطننا ، يستلزمان التذكير بالحقائق وبمواقف الاتحاد بدقة ووضوح ، كما يستلزمان توجيه نداء حار الى جميع الوطنيين والتقدميين قصد توحيد جهودهم من اجل اقامة نظام ديمقراطي يضمن تحرير البلاد وتوفر شروط النمو الاقتصادي لصالح الجماهير الشعبية .

اولا ـ ان طبيعة السياسة التي تنهجها الطبقات الحاكمة منذ 15 سنة تتلخص نتائجها الحالية في الحقائق التالية :

ـ تفاقم الفوارق بين دخل العائلات الشعبية الذي يعرف تدهورا متزايدا من جهة وبين دخل الطبقات المستغلة الذي يرتفع باستمرار من جهة اخرى ، بحيث يحتكر 5 في المائة من السكان ما يقرب من نصف الدخل القومي .

ـ احتكار الاراضي الزراعية من لدن المعمرين المغاربة القدامى والجدد وخاصة منها الاراضي المسقية التي تؤدي الجماهير ضرائب تجهيزها .

ـ اخضاع مصير البلاد لمصالح هؤلاء المعمرين بتحزيز الروابط مع السوق الاوربية المشتركة من اجل ضمان اسواق وتسهيلات لبيع منتوجاتهم .

ـ الاستمرار في سياسة ما يسمى بالليبرالية ، اي سياسة التسهيلات للبورجوازية والمضاربين المضاربة تتجسد في سرعة تدهور مستوى عيش اصدار قوانين جديدة للاستثمارات بالرغم من ان التجربة اكدت ان الرأسمال الخاص المغربي منه والاجنبي لا يقبل اية مخاطرة في التشييد والتصنيع .

ـ الزيادة من حدة الازمة الاقتصادية بالرغم من مضاعفة ثمن صادرات الفوسفاط اربع مرات ، وذلك بسبب تصاعد اسعار مواد التغذية والبترول من جهة ، وتصاعد اسعار وسائل التجهيز المستوردة من العالم الخارجي من جهة اخرى ، زيادة على الصعوبات التي تواجه صادرات المغرب نحو السوق الاوربية المشتركة .

- وباسم تشجيع هذه الصادرات الاستيراد في جعل جهاز الدولة و القطاع العمومي وسائل تخدم المحررين و المضاربين و تمنح لهم التسهيلات و القروض من اموال الامة ، و من المؤسسات الطالية التابعة للدولة .

- و هكذا فان الجماهير الغاضبة للاستغلال لا تؤدي صوائر سير اجهزة الادارة و القمع فحسب و انما تؤدي صوائر التجهيز و التمويل التي يستفيد منها المحررون و المضاربون المغاربة و الاجانب ، ليوسعوا نطاق استغلالهم للجماهير الكادحة .

- و نتائج هذه السياسة الشاملة المعتمدة على التبعية و خلق و تركيز طبقة من المحررين و المضاربين المغاربة تتجسد في سرعة تدهور مستوى عيش الجماهير و تفاقم مشكل البطالة ، و تضاخم نسبة الامية و اتساع عدد و مساحة مدن القصدير ، و ذلك بحدة خاصة منذ السنة الماضية .

ثانيا - انه لا سبيل لمواجهة الوضعية الراهنة في المدى القصير و المتوسط الا طريق التخطيط الحقيقي الذي يسمح وحده بتغيير فعلي للهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الادارية في سياسة شاملة تنبني على الاسس الثلاثة التالية :

- التخطيط الديمقراطي الذي يتم اعداده بالحوار مع الجماهير الكادحة في اطار مؤسسات محلية و جهوية و وطنية تمثل ارادتها و تحدد اختياراتها ، هذا التخطيط الذي لا تقرر اهدافه على سبيل البيان و التوجيه و انما تكون ذات طابع الالزام حتى يفرض على المشرفة اداء النمو الاقتصادي و الاجتماعي .

- التأميم الحقيقي للوسائل الاساسية للانتاج و النقل و التبادل و القرض و جعل القطاع العمومي قطاعا يخدم سياسة التحرير و النمو لا مصالح المحررين و المضاربين . و هذا يقتضي اجراءات مستعجلة منها تأميم التجارة الخارجية و خاصة منها الواردات ، و جعل اراضي البناء الواقعة في الدوائر الحضرية ملكا للبلديات ، و تأميم صناعة الادوية و ادوات العلاج ، و ذلك مع تكييف اساليب التدبير و التسيير حسب خصائص كل ميدان .

- تغيير جذري لهياكل جهاز الادارة و القطاع العمومي و اساليب تسييرهم كشرط اساسي و مسبق لا يمكن بدونه ان يتحقق اي اصلاح في اي ميدان ، لانه جهاز الدولة بطبيعته و اتجاهه الليبرالي و هياكله الحالية ، ليس جهازا يخدم مصالح الامة بجمعها و انما يخدم مصالح فئة معينة .

ثالثا : ان الديمقراطية بالنسبة للاتحاد الاشتراكي ليست هدفا فحسب و انما هي غاية في اطار الاختيار الاشتراكي و مبدأ يشكل جزءا لا يتجزأ من نظرتنا الى متطلبات بناء المجتمع الاشتراكي ، انطلاقا من خصائص مجتمعنا و من التحليل التاريخي و الجدلي لطبيعته . ان هذه الخصائص و معها المطالب المسلموسة لجماهير شعبنا و ضرورة تعبئتها في مهام التحرير و البناء الاشتراكي ، كل ذلك لا يمكن ان يتم في الواقع الا بالحوار مع الجماهير و اشراكها في تحديد الاختيارات الجوهرية ، لكي تقبل التضحيات التي يقتضيها البناء في المدى البعيد و تنفذ بحماس الاختيارات التي تكون نتيجة لارادتها ، و لا يمكن ان تساهم الجماهير في اي حوار الا من اجل فرض حلول حقيقية للمشاكل اليومية التي تعاني منها و التي لا يمكن ان تقارن بقضايا المجتمع الاوربي و - بالصبغة الشكلية التي تكتسيها الديمقراطية البورجوازية البرلمانية الاوربية .

لهذا فان الاتحاد ما فتىء يؤكد ان الضمانة الوحيدة للانطلاق الفعلي في توفير الديمقراطية الاقتصادية و الاجتماعية هي العمل على اقامة نظام اساسه الديمقراطية السياسية الحقة و سيادة الشعب الذي ينبثق عنه الحكم و السلطة . و من الاكيد ان ممثلي الشعب في حالة اقامة نظام ديمقراطي لا يمكن الا ان يعارضوا بيقظة و حذر كل مناورة ترمي الى اجهاض الاختيارات الاساسية و الاجراءات المتخذة لصالح الشعب بعد

التداول حولها بكامل الحرية في اطار مؤسسات تمثل سيادة الشعب .

رابعا : ان اساليب التزوير المستحطة منذ عطيات 1962 -1963 كانت موجهة بصفة خاصة ضد حزبنا الذي واجهها بحزم و تحمل مناضلوه التضحيات الجسيمة في مواجهتها . وذلك جزء من مبادئنا القارة ، مبادئ النضال من أجل الديموقراطية الحقة كوسيلة وكغاية . وفي حالة لجوء جهاز الدولة من جديد الي اساليب التزوير رغم التصريحات الرسمية الاخيرة فان مبادئنا و مواقفنا لن تتغير من حيث مواجهة هذه الاساليب و فضحها مهما كان شكل و وسائل التزوير :

خامسا : ان الاتحاد بذل و ما زال يبذل كل الجهود لضمان الحوار الدائم بين مختلف التيارات الوطنية و التقدمية من اجل تنسيق و توحيد المواقف و العمل المشترك على فرض الحل الديموقراطي . و ما فتئ الاتحاد يلح على الارتباط الوثيق بين قضية الديموقراطية و بين المشاكل الملموسة و اليومية التي تعاني منها الجماهير الشعبية كما ان المواقف المشتركة حول قضية الديموقراطية و غيرها لا يمكن عزلها عن النضالات الفعلية الواجب خوضها من اجل المطالب الملحة و المستعجلة للجماهير الكادحة .

اذلك :

فان المؤتمر الاستثنائي الاتحاد الاشتراكي :

أ- يسجل التصريح الملكي المؤرخ بـ17 شتنبر 1974 حول اجراء انتخابات في اوائل خريف 1975 و حول نزاهة هذه الانتخابات المعلن عنها .

بعد يؤكد ما جاء في جواب الاتحاد على الرسالة الملكية المؤرخة بـ23 شتنبر 1972 حول التدابير العاجلة التي يراها الاتحاد ضرورية لضمان نزاهة الانتخابات و اثارة الحماس الذي يستلزمه فتح صفحة جديدة في حياة شعبنا و من بينها :

- تصفية الجو السياسي باصدار نص تشريعي بالعفو العام و الشامل يقضي بالغاء جميع المتابعات و بالافراج عن كافة المعتقلين السياسيين بدون استثناء هذا النص الذي يشكل ضمانة لعودة جميع المهاجرين الى الوطن .

- الغاء النصوص التشريعية و التنظيمية المقيدة للحريات العمومية و الخاصة و من بينها النصوص التي تقمع حرية التعبير و الاجراءات التي تفرض الرقابة المسبقة على الصحافة الوطنية .

- الغاء الظهائر و القرارات القمعية التي اصدرتها الحماية و التي ما زالت سارية المفعول و ايقاف العمل بالنصوص التشريعية التي اتخذت خلال و بعد سنة 1962 و التي عدلت القانون الجنائي و المسطرة الجنائية امام مختلف المحاكم .

- الغاء القرار الجائر المتعلق بحل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب .

- الغاء القيود التي ادخلت على ظهير الحريات العامة في 17 ابريل 1973 .

اقرار مبدأ فصل السلطات الذي وقع خرقه بصدور التشريع الجديد للقضاء .

ج - يعلن ان ضرورة التزام جهاز الدولة موقف الحياد في العمليات الانتخابية يتطلب مستوى ادنى من الضمانات التي تسمح بمراقبته و بمساهمة جميع الطبقات الحية في الحياة السياسية . من اجل ذلك يرى الاتحاد ان هناك اجراءات ضرورية ، من بينها :

- المراجعة الشاملة للوائح الانتخابية التي مرت عليها 12 سنة و التي استخدمت في اساليب التزوير .

- تخفيض السن الانتخابي الى 18 سنة ليتمكن الشباب من المساهمة الفعلية في الحياة السياسية و في الاختيارات التي تهم مستقبله و ذلك بوصفه الطاقة التي تمثل اغلبية الشعب ، و التي يعتمد عليها في التحبئة من اجل التغيير و البناء .
- رفع المظالم التي يتعرض لها سكان البوادي .

د - يوجه الاتحاد نداء حارا الى الاحزاب و المنظمات الوطنية و التقدمية من اجل الحوار و المشاورة ، و من اجل توحيد المواقف و العمل على تحقيق الديمقراطية و التقدم الاجتماعي ، و من اجل مواجهة الاخطار التي تهدد مصير شعبنا و حياته اليومية في المدى القريب.

و يؤكد الاتحاد ضرورة العمل الوحدوي بين الاحزاب و المنظمات الوطنية و التقدمية في مجالات فعلية ملموسة تناقش و تقرر ميادينها بالتشاور المستمر حسب الطرق و في الاطار الذي تحدده و تلتزم به المنظمات الوطنية و التقدمية .

و الاتحاد ، اذ يوجه نداءه الحار الى الوطنيين و التقدميين جميعا و بدون استثناء يؤكد في ذات الوقت ضرورة العمل الوحدوي على مستوى القاعدة في مجالات فعلية ملموسة و ذلك يقينا منا بان المواقف المشتركة حول قضية الديمقراطية و غيرها لا تنعزل عن الكفاح الفعلي من اجل المطالب اليومية و و الحادة للجماهير الكادحة .

لا سبيل إلى تعبئة الجماهير إلا في إطار سياسة شاملة تقوم على التخطيط الديمقراطي والتأميم الحقيقي ، و تغيير جذري لجهاز الإدارة و القطاع العمومي و أساليب تسييرهما

النص الكامل
لجواب الاتحاد على الرسالة
الملكية ٧ أكتوبر

جواب الاتحاد على رسالة 23 شتنبر 1972

يجتاز المغرب ازمة خطيرة لم يسبق لها نظير . فكل الفئات الاجتماعية في المدن كما في البوادي تعرب عن قلقها العميق ازاء مستقبل البلاد القريب.

ان هذه الوضعية تجعل في ازمة ثقة ، فالشعب المغربي ـ و خاصة الطبقات الاكثر حرمانا منه ، و التي تشكل الاغلبية الساحقة من السكان ـ قد فقد الثقة في النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي ، الذي ساد البلاد منذ ازيد من عشر سنوات ، الذي يتحمل وحده مسؤولية الوضعية المتدهورة التي يعيشها و يعاني منها الجميع.

و ليس هناك من سبيل لاعطاء نوع من الاعتبار لخطاب و وعود الحاكمين الا بتغيير جذري لمفهوم الحكم نفسه و لمختلف مراكز التقرير. فهذه الخطاب و الوعود اصبحت تستقبل بحذر بل انها تساهم في اعطاء الجماهير المستغلة وعيا اكثر وضوحا ، بان هذه المناجاة المكررة باشكال مختلفة حسب الظروف لم تعد تستحق اي اعتبار.

و مع ذلك فقبل محاولتي الانقلاب (10 يوليوز 1971 و 16 غشت 1972) بكثير ، كانت البوادر الاولى للازمة ملموسة في كل مكان . فاحداث 1965 التي تجمع خلالها في مختلف مدن المغرب بكيفية تلقائية ، و اسيلة عدة ايام ، عشرات الآلاف من المتظاهرين من العمال و الطلاب و العاطلين و التلاميذ و الآباء ليعبروا عن يأسهم و يدينوا نظام الاستغلال و القمع و الرشوة ، ان هذه الاحداث قد كشفت انذاك عمق التذمر و سخطه . و مع ذلك ان تدخل الجهاز العسكري البوليسي كان هو الجواب الدموي عن المطالب المشروعة للشعب ، وهو جواب اسفر عن عدة عشرات من القتلى .

ان خطورة الساعة التي تمر بها الا جماع فيما يبدو وليست مجرد نتيجة لـ "حادثة سير" ، بل انها تبلور خيبات الامل المريرة التي تراكمت اسيلة ازيد من عشر سنوات .

فهناك بعض المعطيات التي تبرز هذه الحقيقة المأسوية :

ـ ما يقرب من 5 ٪ من السكان يحصلون على 45 الى 50 في الطبقة من الدخل الوطني . و قد تفاقمت هذه الوضعية تفاقما كبيرا اثناء التصميم الاخير باعتراف الاوساط

.../...

الرسمية نفسها . و ان التحقيق الاخير عن الاستهلاك العائلي الذي يترجم فارقات الدخل قد اظهر:

- ان دخل 10 بالمائة من العائلات الاكثر ثراءا كان سنة 1959-1960 يفوق 7 مرات دخل 10 بالمائة من العائلات الاكثر حرمانا و بعد 12 سنة اصبح يفوقه باكثر من 12 مرة

- ان فارقات الدخل ، في ما يخص القطاع الحضري للاقتصاد لا تقل اثارة للانتباه . فمن مجموع الاجور الموزعة (باستثناء رواتب الموظفين) هنالك 51 بالمائة من الاجيرين لا يقتطعون سوى 17 بالمائة من مجموع الاجور بينما يقتطع 11 بالمائة زماء 45 بالمائة من الاجور الموزعة .

- وفي مجال التعليم و تكوين الاطر ، فان تأخرنا بالنسبة لبلدان المغرب لم يعد في حاجة الى تذكير. فالنسبة المتوسطة للنمو ، و لعدد المدرسين كان خلال السنوات الاخيرة لا يكاد يصل الى 3ر4 بالمائة في السنة في حين انها كانت تتراوح ما بين 7ر8 بالمائة سنويا في البلدان العربية الاخرى و لنفس الفترة .

و اخيرا ، فان نسبة التلاميذ المسجلين على جميع مستويات التعليم بالنسبة لمجموع المواطنين الذين في سن الدراسة لا تصل الى 21 بالمائة في حين انها في بلدان عربية اخرى تتراوح بين 26 و 29 بالمائة .

- وفي مجال الشغل ، و بالرغم من ان الاحصائيات الرسمية تظل غامضة في هذا الباب ، فمن المسلم به ان زماء 25 بالمائة من سكان القادرين على الشغل يعانون من البطالة . و مع الضغط الديموغرافي (3ر5 بالمائة سنويا) فان الداء يأخذ ابعادا مفجعة . اما التصميم الجديد الذي يحضر بالنسبة لفترة 73-77 ليس له الى في ازالة الداء بل و لا حتى في التخفيف منه .

و هل من حاجة الى التذكير بان فئات السكان القادرين على العمل الاكثر تضررا من هذه الوضعية هم الشبان - (من 15 الى 24 سنة) - الذين يمثلون زماء 60 بالمائة من العاطلين ؟

و ان هذه الاشارات لا تدعي تقديم حصيلة كاملة لعقد كامل من التسيير الحكومي . و قد اتضح اليوم ان الاقلية المستفيدة من النظام لا تحصل الا على تواطيد وضعيتها الاقتصادية على حساب الاغلبية من الشعب ، فلا مراء في ان الاغنياء لم يفكروا يزدادون غنى بكيفية مفجعة ، و بان الفقراء يزدادون فقرا بصورة مأساوية . فصغار الفلاحين و الصناع و الحرفيون لي ملايين المحرومين لا يبلغ مدخولهم اليومي الا دراهم ، فالمستقبل بالنسبة لهؤلاء و في اطار الهياكل الحالية لا يبشر بخير .

و ما دام الواقع على ما هو عليه بمعطياته الساطعة فان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يعتبر ان اية حكومة كيفما كانت مزايا الاشخاص الذين سوف يشكلونها لا تستطيع بذاتها ان تأتي بالمعجزات ، و لو للمدى المتوسط . فبدون تغيير للهياكل سيكون من العبث ان يجرى اي تقويم للوضعية الراهنة .

و هذا التغيير نفسه للهياكل الذي يتطلب تجديد الطاقات البشرية و المادية كما يتطلب فهوما و انيا جديدا لتراكم الرأسمال و انماء الثروة الا بالمساهمة الواعية للجماهير الشعبية بالامر . فبالمساهمة و الحوار بين الحاكمين و المحكومين يمكن ضمان التأييد و الدعم الفعال و الارادي بسل و الدعم الحماسي لشعب يكدح - و يعلم انه يفعل ذلك لضمان مصيره من التقدم و العدالة الاجتماعية .

بيد انه للتغلب على الازمة و استعادة الثقة سيكون من الحبث كذلك الا علان "من اعلى" عن ضرورة تغيير الهياكل و مطالبة القاعدة "بان تحملي ثقتها د بالنسبة للباقي" . فالبورجوازية الرأسمالية و الاقطاعية العقارية و المصالح الاستعمارية الجديدة المرتبطة بالمغرب ستعرف كيف تجهض احسن البرامج الثورية التي تعمل الاعتماد على الارادة الشعبية التي تفتح عن نفسها بوضوح .

انطلاقا من هذا التحليل يعتبر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان نظاما يقوم على الديمقراطية الحقة و لو في بلد متخلف ، هو الضمان الوحيد لبناء د يمقراطية اقتصادية و اجتماعية . فممثلو الشعب سوف يكونون آنئذ بالمرصاد لكل ما من شانه ان يعرقل الاختيارات الاساسية التي توقشت بحرية و تم تبنيها .

فكيف يمكن التغلب يا ترى على الحذر و التشكك من جهة و اثارة اهتمام الطبقات المحرومة من جهة اخرى، اذا لم تتوفر هياكل دستورية و د يمقراطية منذ البداية لتفتح المجال للحوار و المنازعة و اخيرا لمساهمة الواعية في بناء المصير المشترك ؟ فالشعب المغربي لن يعود حينئذ تحت رحمة الحكم او مادة في يده بل يصبح الشعب سيد نفسه . عنه تنبثق السلطة . شعب قادر على ان يترجم في الواقع و تحت مراقبته اليقظة الاختيارات الرامية الى تلبية حاجياته الاساسية .

فالامر لم يعد يتعلق ، لمواجهة الواقع . بالاكتفاء بتصحيح خط المسار، وفي هذا الصدد فان الانتخابات المقررة كتطبيق لدستور 1972 لا تثير لي اهتمام انها تبد وا كصيغة جد يدة تكرر مشاهد الماضي .

ان توجيها جديد ا يختلف جذ ريا عن توجيه الماضي هو وحد ه الكفيل بجعل الشعب المغربي يستعيد الثقة و يقبل على المستقبل . و اكثر من هذا، فان التوجيه الجد يد يجب ان تواكبه تد ابير مسبقة ملموسة لاحد اث الرجة السيكولوجية التي تتطلبها الظروف.

و هذا الاجراء السياسي هو الاعلان رسميا عن ان الشعب المغربي سيدعى في تاريخ محد د لانتخاب مجلس وطني تأسيسي و تشريعي على اساس الاقتراع السري العام المباشر.

و يأبى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الا ان يؤكد ان اقتراحه لا يصدر عن لي تمسك د وغماتيقي بمبدأ المجلس التأسيسي ، بل ان اقتراحه يتجه الى ابراز مخرج سياسي بديهي : و هو ان الحكم السابق ، او الانتخابات المزيفة قد ولى . و ان الحكم بهذا الاجراء السياسي يود اتاحة الفرصة لممثلي الشعب ان يقرروا بكامل السيادة في المصير الجماعي للامة ، وذلك في اطار دستوري قبلته الامة بحرية و وعي .

و من الناحية العملية فان المجلس الوطني المنتخب سوف يضطلع بمهمتين :

1) مهمة ذات طابع د ستوري اذ سيكون على المجلس بادئ ذي بدأ ، ان يبت في مختلف بنود د ستور 1972 و خاصة فيما يتعلق منه بميادين التشريع و التنظيم ، وفيما يخص العلاقات بين مختلف السلطات .

2) مهمة تشريعية عاد ية .

فاذا قبل هذا الاقتراح في مبدأه فان النقاط القانونية التي تبد وا ضرورية لتنفيذه سوف تد رس فيما بعد .

وحتى يمكن لهذا المفهوم الجديد للحكم ان يحدث الاثر المرجو فان اجراءات مسبقة يتحتم اتخاذها في الحاضر ، ويمكن ذكر بعضها على سبيل المثال فيما يلي :

- تطهير الجو السياسي باصدار نصوص تشريعية تقرر العفو العام الذي يشمل الجميع بدون استثناء .

- الغاء النصوص التشريعية و التنظيمية التي تحد من ممارسة الحريات العامة و الخاصة . وفي هذا الاتجاه فان القرارات الادارية التي تقيد و تقمع حرية التعبير باقامتها لرقابة مسبقة ، يتحتم الغائها .

الغاء الدوائر و القرارات القمعية التي اصدرت ايام الحماية و بقي العمل جاريا بها .

- ايقاف العمل بالنصوص التشريعية التي اتخذت بعد سنة 1962 و التي تعدل القانون الجنائي و قانون المسطرة الجنائية .

وعندما تتخذ هذه التدابير يمكن تكوين حكومة تتمتع بالثقة الشعبية لمدة معينة و بمهام محددة :

- تكون مهمتها الاولى السهر على نزاهة انتخابات المجلس الوطني و سيكون عليها ان تضع قانونا انتخابيا يعكس الارادة الوطنية بدون تحديد او تزوير .

- و ستمارس السلطات التنظيمية التي تستمدها من الدستور و يتعين عليها خاصة اتخاذ كل الاجراءات لوضع حد للرشوة و الاستغلال النفوذ و انعدام الكفاية في التسيير .

و يجب ان تصبح الادارات المحلية و المركزية مصالح عمومية في خدمة المواطنين .

- و اثناء هذه الفترة الانتقالية وفي انتظار المصادقة النهائية على الدستور فان النصوص التشريعية ستتخذ في المجلس الوزاري باقتراح الوزير المعني بالامر .

- مواجهة الاجراءات الاكثر استعجالا في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الخ : . . .

و من البديهي ان مثل هذه الحكومة المدعوة اساسا الى تزعة التوجيه الجديد الى الواقع هي حكومة ذات طابع انتقالي .

فالحكومة التمثيلية التي تعكس الارادة الحقيقية للبلاد هي التي ستنبثق عن الانتخابات الجماعية الوطنية و هي التي يمكنها مباشرة بناء ديموقراطية اقتصادية بمساندة التمثيل الوطني .

تلك هي وجهة نظر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

وعلى اساس هذا المفهوم الجديد للحكم فان حزبنا مستعد لتحمل مسؤولياته لخدمة المصلحة العامة للبلاد وفتح الطريق بذلك للديمقراطية و الاشتراكية .

حرر بالرباط في 14 اكتوبر 1972

عن اللجنة الادارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية

عبد الرحيم بوعبيد

المؤتمر الايديولوجي

بناءا على مشروع التقرير الايديولوجي الذي درسته و ناقشته التنايمات القاعدية في الفروع و الاقاليم منذ شهر.

وبناءا على ملاحظات و اقتراحات المؤتمرين التي كانت ثمرة الدراسة الجماعية، و التي قدمت باسم كل اقليم في الجلسة العامة للمؤتمر.

وبناءا على اللجنة الايديولوجية للمؤتمر.

و اعتبارا للوثيقة التوضيحية التي تشرح مضمون التقرير الايديولوجي في شكل دروس مفصلة، و التي هيأتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر.

فان المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المنعقد بالدار البيضاء من 10 الى 12 يناير 1975.

يصادق على المنهجية و المبادىء التي ينبني عليها مشروع التقرير الايديولوجي، كاطار لسياسة و استراتيجية الاتحاد الاشتراكي، مع الاعتبار هذا التقرير خصوصا فيما يتصل بالمحددات التاريخية التي وردت فيه بداية لنقاش واسع في صفوف المناضلين من اجل اغنائه و تعميق جميع جوانبه في اطار منهج جدلية علمية.

اولا : يؤكد ان استراتيجية الاتحاد الاشتراكي و نضاله يعتمدان على مبدأ الارتباط بين التحرير و النمو، و الديمقراطية و البناء الاشتراكي كجوانب من سياسة شاملة تهدف الى تغيير الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية لصالح الكادحين.

ثانيا : ان الهدف من البناء الاشتراكي هو بناء مجتمع اشتراكي اساسه الطبقية الجماعية لوسائل الانتاج و التبادل من اجل انهاء استغلال الفرد، و استيلاب الكيان الوطني كحضارة و ثقافة و قيم بقيادة الطبقة الكادحة و الفلاحين الصغار.

ثالثا : ان نظريتنا لطريق البناء الاشتراكي، و لنوعية المجتمع الاشتراكي الذي نطمح الى بنائه لا تقبل الخضوع للنماذج المجردة و لا تقليد التجارب الاجنبية و لا تحديد هويتنا الايديولوجية بالاختيار بين التجارب الاشتراكية، و لكنها تخضع لواقع معين معنا و توفرنا على الشروط الموضوعية و الذاتية لتحديد الاهداف المرحلية التي تمكننا من تحقيق هدفنا استراتيجي.

رابعا : ان اعتناق الاشتراكية العلمية كمنهجية للتحليل و الدرس لا يتنافى مع التقاليد و القيم التقدمية و الثورية لحضارتنا العربية و الاسلامية العريقة، بل نرى بينهما تلاقحا مثمرا، لان الاشتراكية الحقيقي و القيم الاسلامية الحقة، هي التي تحفز الجماهير الشعبية الكادحة الى تغيير جذري و الى بناء الاشتراكية.

خامسا : ان الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية جزء لا يتجزأ من حركة التحرير الشعبية العالمية، التي تعمل على تصفية نظام الاستغلال العالمي الذي اقامته الامبريالية في القارات الثلاث، و الذي اصبحت الثورة الفلسطينية تحتل فيه دورا مميزا و طليعيا.

و يؤكد المؤتمر ان الاتحاد الاشتراكي يعتبر نفسه مدافعا و حاميا لاستمرار حركة التحرير الشعبية

ببلادنا ينبغى نضاله على فكر متفتح وقادر دوما للتغيير و التصحيح حسب جدلية النضال و التغييرات التاريخية محليا و دوليا .

يهيب بجميع المناضلين ان يستمروا في دراسة الوثائق الايديولوجية المتوفرة لديهم ، وكذلك دراسة التجارب الثورية و الاشتراكية الاجنبية و الاستفادة منها دون اعتبارها نماذج مثالية .

يكلف اللجنة الادارية و المكتب السياسى ، بالعمل على اقامة مدارس تكوينية اقليمية بناء على وثيقة الدروس التوضيحية التى هيأتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر .

يهيب بجميع المناضلين ان يعملوا بصفة منتظمة ودائمة على توضيح نظرة الاتحاد فى صفوف الجماهير الشعبية و خاصة منها الشباب ، وذلك لتوسيع نطاق النضال الجماهيرى و المرابطة جميع اصناف التضليل و التزييف .

حقائق أكدها المؤتمر

1ـ تغيير هياكل جهاز الادارة و التسيير .

2ـ قضية الانتخابات . . . هذل و مضمون اليموقراطية .

3ـ راينا في التصميم الاشتراكي الديموقراطـــــــي .

4ـ تاميم التجارة الخارجية . . . و خاصة الصادرات .

5ـ مفهوم و دور التصنيع الحقيقـــــــــــي .

6ـ مفهوم و شروط الاصلاح الزراعـــــــــــي .

7ـ قضية الثقافة و التعليم . . . بين الندارة السلفية و الندارة الجدليـــــــــــــــــــــــــة .

8ـ حقيقة المبادىء الاربعة و ((الحلقات المفرغة المختلفة .

9ـ تحديد الهدف من التعليم اولا كمقياس لجميع الاختيارات و الاسبقيـــــــــــــــــــــــــات .

10ـ قضايا التعليم تجد حلها في جدلية التحرير و الديموقراطية و البيئة التيكنولـــــــــــــــــــــــــوجية .

[illegible]

عند هذه المجموعة الثانية من سلسلة ،، حقائق اكدها المؤتمر،، بالتطرق الى المدلول العلمي لتغيير الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية .

و لقد اكد البيان السياسي : انه لا سبيل لمواجهة الوضعية الراهنة في المدى القصير و المتوسط الا بطريق التخطيط الحقيقي الذي يسمح وحده بتغيير فعلي للهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الادارية في سياسة شاملة تنبني على الاسس الثلاثة التالية :

ـ التخطيط الديمقراطي الذي يتم اعداده بالحوار مع الجماهير الكادحة في اطار مؤسسات محلية و جهوية و وطنية تمثل ارادتها و تحدد اختياراتها ، هذا التخطيط الذي لا تقرر اهدافه على سبيل البيان و التوجيه و انما تكون ذات الطابع الالزامي حتى يفرض على الطبقات المثرية اداء ثمن النمو الاقتصادي و الاجتماعي .

ـ التأميم الحقيقي للوسائل الاساسية للانتاج و النقل و التبادل و القرض و جعل القطاع العمومي قطاعا يخدم سياسة التحرير و النمو لا مصالح المحتكرين و المضاربين . و هذا يقتضي اجراءات مستعجلة منها تأميم التجارة الخارجية و خاصة منها الواردات و جعل اراضي البناء الواقعة في الدائرات الحضرية ملكا للبلديات و تأميم صناعة الادوية و ادوات الصلب ، و ذلك مع تكييف اساليب التدبير و التسيير حسب خصائص كل ميدان .

ـ تغيير جذري لهياكل جهاز الادارة و القطاع العمومي و اساليب تسييرهما كشرط اساسي و مسبق لا يمكن بدونه ان يتحقق اي اصلاح في اي ميدان ، لان جهاز الدولة بطبيعته و اتجاهه البيرالي و هياكله الحالية ، ليس جهازا يخدم مصالح الامة بمجموعها و انما مصالح فئة معينة .

و ما هذا الاستنتاج من تحليل خصائص ما يسمى بالتخلف و ظروف نشأته و نموه بالمغرب، ذلك ان جهاز الدولة ليس بنية فوقية كما هو الامر في القطاع الرأسمالي الاوربي .

حقيقة مستنتجة من التحليل التاريخي

ان هذا الجهاز، ليس انعكاسا و نتيجة و مرآة للقاعدة المادية للمجتمع و لعلاقات الانتاج السائدة في المجتمع ((المتخلف)) ، انه بالعكس من ذلك، العنصر المحرك و المنظم للاقتصاد الاستعماري الذي يخضع الارض و من عليها لمتطلبات اقامة و نمو الاقتصاد الاستعماري .

وهذه حقيقة تخالف التحليلات الكلاسيكية ، و تنتهي الى عدد من الخلاصات في ما يتعلق باستراتيجية التحرير و النمو، و البناء الاشتراكي ، و طبيعة الديمقراطية ، كما اوضحتها وثائق و قرارات مؤتمر الاتحاد الاشتراكي .

و نظرا لاهمية هذه الحقيقة و الخلاصات المستنتجة عنها ، ندرج فقرات من مشروع التقرير الايديولوجي تحلل تاريخيا طبيعة و دور جهاز الدولة الحالي .

ذلك، لان تقسيم البلاد الى مناطق اقتصادية، وتنظيم الاقتصاد ككل، والتخطيط كنظام شامل وتحديد وتأثير عمله، وما يراقبه او ينتج عنه من قوانين وتشريعات وتحولات اجتماعية كل هذا يحدده منذ البداية الجهاز السياسي الاداري نفسه. ان اقامة مراقبة هذا الجهاز يسبق دوما الانتاج مما يجعل منه جزءا من رأس المال الثابت للكيان الاستعماري كمشروع وكمؤسسة. انه العنصر الاساسي الموحد للنظام الجديد، الاجتماعي الاقتصادي الذي ينشأ مع الاستعمار، مثلما ان الهيكل المادي يشكل العمود الفقري والعنصر الموحد للانتاج الكولونيالي وبما انه جزء وامتداد للكيان الاستعماري نفسه، وبما ان وظيفته هي خدمة مصالح الرأسمال الاستعماري على النطاق المحلي، وعلى صعيد الامبراطورية الاستعمارية كلها، فان اولى خصائصه النوعية هي المركزية المفرطة، لانها وحدها الوسيلة الضرورية التي تمكن من خدمة مصالح السكان الاوروبيين المحليين الذين لا يكونون دائما على وفاق مع اندادهم في بلدهم الاصلي، او مع حكومة بلدهم في القرارات التي تتخذها والتي تمسهم من قريب او بعيد. اضف الى ذلك انها وحدها التي تستطيع تنظيم جهاز من المخابرات والاتصالات، قوامه جماعة من السكان المحليين الاعوان، ومهمته تحديد اساليب التفرقة والمراقبة التي لابد منها للحفاظ على الوجود الاستعماري.

في هذا الاطار يجب ان ننظر الى ((المخزن)) الذي ورثته عنه الحماية الفرنسية مجرد دولة صورية، والذي استعملت في البداية كغطاء لعمليات اقرار ((الامن)) تستمد منها قوات الاحتلال مبرر وجودها واساس مشروعيتها. ولكن ما ان انتهت مهمات الحماية من ارساء دعائم اقامتها واجهزتها القمعية حتى انكشفت حقيقة دولة ((المخزن)) لتبدو للعيان كدولة صورية لا يبرر الحفاظ عليها سوى الالتزامات الدولية (عقد الحماية من جهة، وكونها تفيد من جهة اخرى في اطار سياسة احترام ((التقاليد)) التي استحدثتها سلطات الحماية ضد الحركة الوطنية واعطاء مظهر المشروعية للسلطة التي تمارسها الاوليغارشية الاقطاعية والاعوان المحليون، في المدن والبوادي.

لم يكن المخزن، اذن، كما اطلقت عليه الحماية سوى جهاز صوري ملحق بالجهاز الاستعماري. وافضل دليل على ذلك هو تحول الطابع الراسمالي لعدد الناصر للقمح والنفي لمجرد انه أراد ان يتصرف بوصفه يمثل دولة فعلية. وكذا اختفت هذه الدولة الوهمية في زوال يوم من الايام (20 غشت 1953)، تاركة الحقيقة تتكشف عن وجهها الحقيقي، حقيقة كون الجهاز العام المتصرف في جميع الشؤون هو جهاز التسيير والقمع الذي اقامته السلطة الاستعمارية. وتلك هي الة نوعية خاصة بالضرب.

ان مجموع هذه العمليات تبين بوضوح الدور المحرك للجهاز البوليسي الاداري، جهاز التسيير والقمع، كما تبين غدرة وانتهازية تدخل اشكال تدخله في مختلف الميادين بوصفه جزءا لا يتجزأ من النظام الاستعماري وعنصرا محركا اساسيا داخله. لكن هذا النظام الاستعماري، شانه شان جميع الانظمة القائمة على الاستغلال لابد ان يحمل في نفسه عناصر تخريبه الذاتي.

ان بنية التخطيط الديموغرافي، وعدم البناء، تعدد نوعية التسييرات في جهاز التسيير.

انطلاقا من هذا التحليل، يصبح السؤال هو: كيف يتم تحويل جهاز الدولة والقطاع العام الذي وسيلة تحكم الجماهير عوضا عن ان تبقى اداة لاستخدام واستغلال الجماهير. فجواب الاتحاد، هو ان تسيير وتحويل جهاز الادارة يجب ان يخلق الشروط الموضوعية للتحويل الديموقراطي الذي يتم اعداده بالتدريج من الجماهير الكادحة في اطار مؤسسات محلية وجهوية وطنية تمثل ارادتها وتحدد اختياراتها.

هذا ما يفسره مشروع التقرير الايديولوجي في الفقرات التالية :

((ان السياسة التي بموجبها سيتم اختيار الاماكن التي ستقام فيها المشاريع الاقتصادية الصناعية والفلاحية، يجب ان تعبر عن ضرورة نقل مراكز الثقل الاقتصادي بشكل ينسجم مع متطلبات التوازن في الاقليم الجزائري. ان اقامة المناطق الجهوية باعتبارها وسيلة لتوزيع الدخل توزيعا عادلا واداة تساهم في التحرير الواعي، تستوجب اينما تطبيق الديموقراطية في القاعدة وتحقيق المساهمة الفعلية من جانب السكان في انعاش المناطق المحلية والجهوية.

ان هذا يقتضي السير على اساس لا مركزية المصالح الادارية التي تهتم بالمشاكل اليومية للجماهير الشعبية، وتطبيق اختيارات اجتماعية واقتصادية على الصعيد المحلي والجهوي. ان هذه المصالح يجب ان تعبر الادارات المنفذة للقرارات والاختيارات التي تتخذها المؤسسات التمثيلية بدل ان تستحوذ على هذه المؤسسات كما هو يحدث الآن من طرف تلك المصالح. ان هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن الجماهير الشعبية على منع تقمص المصالح الادارية، لانه حينئذ سنلاحظ ان ممثليها المحليين يتوفرون على سلطة فعلية، وان قراراتهم تترجم فعلا في تدابير ملموسة تستهدف تحسين شروط حياة السكان، وان نوعا جديدا من العلاقات قد ينشأ بين الحاكمين والمحكومين.))

تلك كانت بالاجمال الركائز الاساسية التي تشكل قوام اختيارنا الاشتراكي، الاختيار القائم على الربط الديالكتيكي بين التحرير الديموقراطية والاشتراكية. وواضح ان عملية التحويل الداخلي الذي يتطلبه ويتضمنه هذا الاختيار، هي بالضرورة عملية متسلسلة متعاقبة تتحقق باستمرار لانه لايمكن بالبداهة الحال تحويل مجتمع يسيطر عليه النظام الاستعماري الجديد، فجأة وبكيفية سحرية، الى مجتمع ديموقراطي اشتراكي حقيقي، فنحن لم نتحرر من رهق واقتناع، تجنب الاساليب السلطوية البيروقراطية. فلا بد، اذن، من مرحلة انتقالية ولا بد من رسم المعالم الخاصة لهذه المرحلة.

اساليب في التسيير تفرضها المرحلة الانتقالية في البناء الاشتراكي.

اما المرحلة الانتقالية فانها تعني مرحلة استمرار وجود قطاع خاص، وبالتالي يجب تحديد مهام القطاع العمومي وعلاقاته بالقطاع الخاص.

ذلك ان الوضعية الراهنة تتمثل من القطاع العمومي، [illegible] مجرد وسيلة في يد الراسماليين والضاربين كما هو الشان بالنسبة لجهاز الدولة الذي يظل اعتماده على القطاع العمومي.

ان تحويل القطاع الخاص في المرحلة الانتقالية وجعله تدريجيا قطاعا اشتراكيا في اتجاهه وتسييره الداخلي يقتضيان :

- ترسيخه بان تدمج فيه النشاطات التي تحدد مجموع الانتاج وذلك بواسطة انشاء الصناعات الاساسية والتحكم في الوسائل المالية ووسائل المبادلات التي تحدد سير الاقتصاد واتجاهه.
- ارساء مقاييس للانتاجية والقطاع الخاص. مقاييس تستجيب لضرورات التراكم والتنمية الاشتراكية، على الحدود البعيدة التي لا تتجاوز التسيير وعلاقات الانتاج التي تضمن تحويله التدريجي الى قطاع اشتراكي.
- تنظيم المساهمة الفعلية والديموقراطية من طرف العمال في تسيير المؤسسات العمومية التي يجب ان تكون خاضعة من جهة اخرى لمراقبة سياسية، حتى يصبح في الامكان ضمان استمرارها لمتطلبات تحويل التحرير والبناء الاشتراكي وتوجيهه وجهته الى تحويل حقيقي للاقتصاد الوطني في حدود ما تتيحه السيادة الراسمالية الداخلية. ان المساهمة الديموقراطية المباشرة من جانب العمال في تسيير المؤسسات العمومية تمكن من تجنب المعارضات التي تؤدي الى تلاشي

لمائفة من اصحاب الامتياز . انها تضمن التحويل المتزايد الموارد للقطاع العمومي الى قطاع اشتراكي حقيقي .

- ضمان التفاعل بين دينامية القطاع العام و التطور الصناعي و الفلاحي و تحويل البنيات الفلاحية و دولبب التجارة الخارجية و ارضاء الحاجيات المتزايدة للجماهير الشعبية . ان القطاع العام الذي يجب ان يكون سيره و نشاطه خاضعين لما تمليه مقاييس التقنيات الاشتراكي ، يعد د للقطاع العام و هيئته و يضمن له اطارا محددا لنشاطاته و للمبادرات المسموح بها لاصحابه .

- تخطيط ديمقراطي جهاز التسيير و التحويل من استراتيجية شاملة .

هذا هو اذا التحليل التاريخي و مفهوم التقنيات الديمقراطي ، و مقتضيات المرحلة الانتقالية .

هذه هي العناصر التي تحدد التحليل العلمي لما يسميه الاتحاد الاشتراكي بتغيير الهياكل السياسية و الادارية لجهاز الدولة و القطاع العمومي .

ان المسالة اذا ليست مسالة تقنية ، كما انها لا تنحصر في تقنية اللامركزية . انها قضية اتجاه و طبيعة جهاز الدولة كجهاز لا يتجزا من الهياكل الاقتصادية و السياسية الاستعمارية . فتغييره جزء لا يتجزا من التغيير الشامل لهذه الهياكل في مسلسل واحد و استراتيجية واحدة تشمل التحرير و النمو و الديمقراطية ، و البناء الاشتراكي ، كعناصر و جوانب مرتبطة ببدايا يشكل كل منها شرطا لتحقيق الجوانب الاخرى .

هذا ما يدل على عدم لولا للديمقراطية و لقضية الانتخابات به ، لا يمكن فصل الشكل عن المضمون . هذا ما سوف نوضحه .

قضية الحريات .. مشكوك في صحتها الديمقراطية

بعد ما اوضحنا ما نعنيه بتغيير هياكل جهاز الدولة و القطاع العمومي كشرط اساسي و سبق لكل تغيير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. وكان ذلك مبنيا على ما ورد في التقرير الايديولوجي الذي يحدد الاختيار الجوهري للاتحاد الاشتراكي ، هذا الاختيار الذي هو اطار جميع خطاباتنا استراتيجية و تصرفاتنا التاكتيكية ،

والحظنا منذ البداية على الارتباط الجدلي بين التحرير و النمو و الديموقراطية و البناء الاشتراكي كجوانب من مسلسل واحد يشكل كل منها شرطا ضروريا لتحقيق الجوانب الاخرى.

ليس هناك ، اذن ، تمييز بين الشكل و المضمون ولا بين الهدف و الوسيلة ، ولا بين المبدا و المنهجية. هذا على اساس الفكر الاشتراكي الذي ليس مجموعة من الفقرات و الشعارات التي يتم اختيارها و انتقاؤها حسب الظروف و المناسبات. ان الديموقراطية التي نومن بها ، ونعطي من اجل اقامتها في بلادنا ، نسابقها اولا و قبل كل شيء على نفسنا و داخل تنظيماتنا هي غاية ووسيلة في آن واحد ، غاية ووسيلة لا تنفصل عن نضالنا للتحرير و البناء الاشتراكي.

هذا هو منطلق موقفنا من قضية الانتخابات وقبل ان ادلي ما ورد في البيان السياسي لمؤتمر الاتحاد الاشتراكي نرى ان بعض التوضيحات ضرورية.

اسئلة تفرض نفسها ، لانها كل محاولة الخاطئ .

ذلك ان هناك الادعاءات التي تبدو ((تقدمية وثورية)) لانها تستعمل شعارا قديما شعار رفض الديموقراطية شكلية معزولا عن اطاره الفكري والنظري الشامل بما يقتضيه من نضال فعلي و اساليب في النضال الفعلي وعقلية و تصرفات ازاء الجماهير و العمال . ولكن اصحاب الشعار هذا يضيفون ان هذا الرفض ليس ((جذريا)). يقبلون ضرورة خلق ((الشروط الموضوعية)) اولا قبل اجراء الانتخابات. و عند تحديد طبيعة هذه الشروط الموضوعية المزعمة ، يبدا الخلل و الابهام.

ان تعرضنا لهذه النقاط بالذات ، ليس دخولا في معارك جانبية ، وانما هو ضرورة يفرضها الوضوح . و نكتفي بوضع الاسئلة الضرورية على الذين يقولون برفض الانتخابات قبل خلق ((الشروط الموضوعية)).

السؤال الاول : فهل الخلاف سياسي المستقبل ، يعتبر من بين الاجراءات لخلق ((الشروط الموضوعية)) و الديموقراطية الاقتصادية ، او هو من بين شروط الديموقراطية الشعبية .

السؤال الثاني : [illegible] هناك المطالبة ((بالتغيير الجذري للهياكل الاقتصادية و الاجتماعية)) اعتمادا على تعبئة الجماهير الشعبية ... الخ ... حتى تكون هناك ديموقراطية اقتصادية ... الخ ... فكيف قد يتم هذا ((التغيير الجذري)) بدون حوار مع الجماهير و بدون اشراكها في تحديد الاختيارات التي تحدد طبيعة هذا التغيير المزعوم ؟

السؤال الثالث : ما هو المعنى العملي لهذا التغيير الجذري المزعوم ، وما هي ميادين تطبيقه في بداية الانطلاق وخلق ((الشروط الموضوعية)). وبعبارة اخرى كيف يمكن التغيير في اي ميدان قبل وضع مقاييس المسؤولية و القرار في جهاز التسيير الذي سوف يكون اداة التغييرات كلها ؟

السؤال الرابع : هل من الصدق ان تعبأ الجماهير بصفة تلقائية دون ان تتأكد بصفة ملموسة انها اصبحت سيدها بيدها و انها سوف تساهم فعلا في وضع الاختيارات و تنفيذها لصالحها مباشرة ؟ وبعبارة اخرى ، هل هناك بعض ((الوجوه)) التي تعتقد ان مجرد ((ظهورها)) يثير الحماس و التعبئة ؟

يمكننا ان نستعرض عشرات من الاسئلة من هذا النوع دون فائدة و لا نتيجة ، لان هناك الحقائق القارة و الصريحة ، ولنكتف بذكر البعض منها :

- ان الكلام عن ((التغييرات الجذرية)) دون حوار مع الجماهير في مؤسسات منتخبة محلية ، وجهوية ووطنية يعني عمليا تأسيس الحكومات دون هياكل ((وبتعاون)) مع الرابطات المستغلة .

- و الرابطات المستغلة لا تقبل ((الديموقراطية الاقتصادية)) و التغييرات الجذرية ، لصالح الجماهير دون مؤسسات ديموقراطية و بدون صراع .

ان هذه بديهيات . فتجاهلها له اسبابه ، اسباب لا علاقة لها بالموضوعية وغيرها . انها الاسباب المرتبطة بحالة انتظارية ، وعقلية خاصة وقارة . انها الاسباب المرتبطة بتجميد كفاءات الطبقة العاملة ، ورفض الديموقراطية في تنظيماتها النقابية .

استمرار الموقف ، لان الوضعية لم تتغير في جوهرها .

فالاسئلة كلها ، تتعلق في الحقيقة بقضية واحدة قضية النضال الفعلي الملموس من جهة ، والاكتفاء بالشعارات و العبارات من جهة اخرى .

وهذه العبارات ، لا بد وان تكون تضليلية ، لا بد وان تهدف الى العمل باسم الثورية و التقدمية ، وكان التغيير الجذري ... و تعبئة الجماهير ... مجرد ((مبادئ)) و نضريات بدون مدلول . فالمعنى السياسي و العملي لهذه الشعارات ، تتغير و تتقلب حسب الظروف و الحسابات العابرة .

ولهذا السبب ، انطلق البيان السياسي لمؤتمر الاتحاد الاشتراكي من التذكير بمواقف و اقتراحات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ تاسيسه ، سواء قبل او بعد قرار 30 يوليوز 1972 . وفي هذا الصدد تشير وثيقة المؤتمر الى البيان السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للاتحاد بتاريخ 13 اكتوبر 1968 الذي نشرنا نصه في ((المحرر)) ضمن ما نشرناه من وثائق .

ان هذه اللجنة المركزية عقدت سنة 68 بحضور جميع التيارات المكونة آنذاك للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وصادقت على بيانها بالاجماع .

وبمراجعة نص هذا البيان ، سوف يلاحظ الجميع ان مضمونه ، هو بالضبط الموقف الذي اكده مؤتمر الاتحاد الاشتراكي حول قضية الديموقراطية و ضرورة اقامة مؤسسات تمثيلية حقيقية منتخبة انتخابا نزيها ، بعد تصفية الجو السياسي و توفير ضمانات ممارسة الحريات العامة و الخاصة .

و مؤتمر الاتحاد الاشتراكي اكد استمرار الموقف منذ 68 و 1972 و عبر عن ضرورة نفس الاجراءات الاولية انطلاقا من المعيقات التالية :

((باعتبارا لكون الوضعية السياسية بالمغرب لم تتغير في جوهرها رغم الهزات و الازمات

المتتالية التي عاشتها بلادنا منذ ازيد من عشر سنوات بسبب عدم امتلاك الكلمة للشعب وعدم تمكينه من تحديد الاختيارات الجوهرية ، واعادة مصيره بيده)).

نعم ، يمكن ان نطرح سؤالا آخرا على اصحاب شعار ((الشروط الموضوعية في ستينين)) والسؤال هو : ماذا تغير منذ 1968 بالنسبة لقضية الديموقراطية كانت شكلية او اقتصادية ؟ ماذا تغير في هذا المجال منذ صدور بيان 3 1 اكتوبر 1968 بموافقتهم ، بل وبرئاستهم ؟

نضع السؤال ، لان بيان 3 1 اكتوبر 1968 يؤكده بيان 12 يناير 1974 مع اضافة تحليل تصاعد القمع والاستغلال هذا القمع الذي انتهزته الرجعيات المستغلة فرصة لتحقيق طموحها الاصلي في ((مضربة)) المضاربات والشركات الاجنبية والاستعمارية .

لكن ، هناك تغيير منذ 1968 ، تغييرفي ((الظروف الموضوعية)) لممارسة النضال السياسي . هناك انتهاء الانقلاب ، هناك التمييز بين الذين يناضلون فعلا ويحاربون فعلا تعبئة الجماهير ضد الاستغلال وبين الذين يكتفون بالكلام عن النضال والتعبئة .

فالتمييز واضح الان ، لدرجة انه فرز تغيير للحسابات والشعارات ، هذه هي الحقيقة التي لن ((يتخلفها)) اي تغيير او تبرير .

اما التمييز بين الشكل والمضمون ، بين الديموقراطية الشكلية ، والديموقراطية الاقتصادية ، فانه جزء من التحليلات والتبررات التي لا فائدة في سردها ، تلافيا للمجادلات القيمة . موقف واضح لا يميز بين شكل ومضمون الديموقراطية .

ان اتحاد الاشتراكي اوضح اختياره واطار جميع تحاليله الاستراتيجية . ان تغيير هياكل الجهاز السياسي والاداري للدولة والقطاع العمومي هو البداية ، وهو الشرط الضروري والمسبق لكل تغيير اقتصادي واجتماعي .

وطبيعة الجهاز الحالي ، تجعل من الانتخابات النزيهة ، اول اجراء في تغيير الجهاز نفسه ، في تغيير اساليبه ونوعية علاقته بالمواطنين ، ان الانتخابات النزيهة واقامة موسسات حقيقية ، لها سلطات حقيقية ، تشكل بداية سلسلة التغيير العاملي الذي يجعل من جهاز الدولة اداة تخدم الجماهير عوضا ان تستعبدها .

هذا ما يوضحه البيان السياسي للاتحاد الاشتراكي

ثالثا : ان الديموقراطية بالنسبة للاتحاد الاشتراكي ليست وسيلة فحسب ، وانما هي غاية في اطار الاختيار الاشتراكي وبدايشكل جزءا من نظرتنا الى مكتسبات بناء المجتمع الاشتراكي ، انطلاقا من خصائص مجتمعنا ومن التحليل التاريخي والجدلي لطبيعته ، ان هذه الخصائص ومجهوداتها الطالبة الطموحة لجماهير شعبنا وضرورة تعبئتها في مهام التحرير والبناء الاشتراكي ، كل ذلك لا يمكن ان يتم في الواقع الا بالحوار مع الجماهير واشراكها في تحديد الاختيارات الجوهرية ، التي تقبل التضحيات التي يقتضيها البناء في المدى البعيد وتنفذ بحماس ، الاختيارات التي تكون نتيجة لارادتها ، ولا يمكن ان تساهم الجماهير في اي حوار الا من اجل فرض حلول حقيقية للمشاكل اليومية التي تعاني منها والتي لا يمكن ان تقارن بقضايا المجتمع الاوربي وبالصيغة الشكلية التي تتسيير الديموقراطية البورجوازية البرلمانية .

لهذا فان الاتحاد عاقتي يؤكد ان الضمانة الوحيدة للانطلاق الفعلي في توفير الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية هي العمل على اقامة نظام اساسه الديموقراطية السياسية الحقة وسيادة الشعب الذي ينبثق عنه الحكم والسلطات ، ان مثلي الشعب في حالة اقامة نظام ديموقراطي

- تخفيض السن الانتخابي الى 18 سنة ليتمكن الشباب من المساهمة الحقيقية في الحياة السياسية و في الاختيارات التي تهم مستقبله وذلك بوصفه الطاقة التي تمثل اغلبية الشعب ، و التي يعتمد عليها في التعبئة من اجل التغيير و البناء .
- رفع المظالم التي يتعرض لها سكان البوادي .

وثائق المؤتمر الاشتراكي الديمقراطي

هناك الربط الجدلي بين الفصل و المضمون . بين الوسيلة و الغاية . الشق الذي يؤكده البيان السياسي لمؤتمر الاتحاد الاشتراكي . بناء على تحليل الوضعية الراهنة و نتائج السياسة التي تنهجها الطبقات الحاكمة منذ 15 سنة .

وبالفعل . نجد عزوفا عن أساليب الاستغلال و نتائجها . وقبل تحديد الموقف من الانتخابات يؤكد البيان السياسي ما يلي :

ثانيا : انه لا سبيل لمواجهة الوضعية الراهنة في المدى القريب و المتوسط الا طريق التخطيط الديمقراطي الذي يسمح وحده بتغيير فعلي للهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الادارية في سياسة شاملة تنبني على الاسس الثلاثة التالية :

ـ التخطيط الديمقراطي الذي يتم اعداده بالحوار مع الجماهير الكادحة في اطار مؤسسات محلية و جهوية ووطنية تخول ارادتها و تعدد اختياراتها ، هذا التخطيط الذي لا تتقرر اهدافه على سبيل البيان و التوجيه و انما تكون ذات الطابع الالزامي حتى يفرض على الطبقات المثرية اداء ثمن النمو الاقتصادي و الاجتماعي .

التأميم الحقيقي للوسائل الاساسية للانتاج و النقل و التبادل و القرض و جعل القطاع العمومي قاطرا يخدم سياسة التحرير و النمو لا مصالح المحتكرين و المضاربين . وهذا يقتضي اجراءات مستعجلة منها تأميم التجارة الخارجية و خاصة منها الواردات و جعل ارباحها البناء الواقعة في الدوائر الحضرية لفائدة البلديات ، و تأميم صناعة الادوية و ادوات الملابس ، و ذلك مع تكييف اساليب التدبير و التسيير حسب خصائص كل ميدان .

ـ تغيير جذري لهياكل جهاز الادارة و القطاع العمومي و اساليب تسييرها كشرط اساسي و مسبق لا يمكن بدونه ان يتحقق اي اصلاح في اي ميدان ، لان جهاز الدولة بطبيعته و اتجاهه اللبرالي و هياكله الحالية ، ليس جهازا يخدم مصالح الاغلبية بل انما يخدم مصالح فئة معينة .

لا تعبير يزيد من الاستغلال و الوسطاء

ولا ذنوب لان نصف سنين مرت

نعم لا تمييز بين الغاية و الوسيلة ، و لا بين الفعل و المضمون لان الاول مستقبل من ثمرة شاملة ثمرة بديلية تثمر النماذج المجردة و تنبني على التحليل التاريخي لنشأة و تنمية ((التخلف)) كما ورد في مشروع التقرير الايديولوجي للمؤتمر .

ان جميع الاختيارات ناتجة من هذا التحليل ، بما فيها دعوتنا الى التخطيط الاشتراكي .

ان التنمية الشاملة المتوازنة المتكاملة الاجزاء . و التي تستند على التحرير و الديمقراطية تستلزم حتما التخطيط الاشتراكي القائم على مساهمة الجماهير . مساهمة فعالة . في صياغة و تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

والواقع ان استراتيجية التحرير والتنمية لها متطلباتها المتخصصة التي لا تقبل التجزئة ، والا بقيت المبادىء والشعارات مجرد قوالب فارغة . فالتحليل الاشتراكي ومن خلاله يجب ان يتحقق التحرير والتنمية . وهذا لن يتأتى الا عبر سبيل واساليب هذا التحليل ، لان ذلك يجب ان يندمج في عملية شاملة متخصصة ، عملية التحويل الاجتماعي مع ما يعنيه ذلك من صعوبات لا مفر من التغلب عليها والعمل على تجاوزها . ولا يتعلق الامر هنا كذلك بتحديد تقنية اشتراكية . فعملية التحليل ، ان التقيد بمعطيات تجربة اجنبية او بالقوالب الجاهزة . ان الامر يتعلق فقط بتوضيح المبادىء والاساليب التي تبين ان التحليل الاشتراكي يجب ان يتم في اطار المجهود الرامي نحو التحرير والبناء .

اما هذه الاسس التحليل الاشتراكي فانهما يتضمنان المبدأ الرائع مبدأ الاشتراكية الدائمة التي هي واحدة كتجربة وكطريق مهما كانت خصوصيات المرتكزات . هذا ما يؤكده التقرير الايديولوجي .

ان المبدأ الاول الذي يقوم عليه تصورنا للبناء الاشتراكي هو الطبقة الجماعية لوسائل الانتاج والمبادلات الكبرى ، تلك الوسائل والمبادلات التي يجب ان تكون تحت مراقبة مباشرة من طرف المنتجين ، بالشكل الذي يمثل معادلة الجماهير الشعبية الحاملة المنتجة ، هي التي تحدد الاختيارات والمقاييس والاولويات في مجالات التنمية والتوزيع والتسيير .

ان تنمية صيانة وتنفيذ التحليل الاشتراكي تتوقف في كل لحظة على درجة نمو المجتمع ، وعلى نوع العلاقات الاجتماعية السائدة ، وعلى الضرورات المتخصصة والفعلية المتغيرة باستمرار ، والتي تستوجب التنسيق في كل مرحلة من مراحل التحويل الاشتراكي ، كما تتوقف ذلك على درجة التكوين الايديولوجي والفني لمختلف المنتجين على مستوى جميع القطاعات .

معنى ذلك هو انه ليس هناك نموذجا جاهزا يمكن الرجوع اليه الواقع الذي ، ولكن في نفس الوقت ليس هناك استسلام للواقع . هذا هو معنى الارتباط الجدلي بين الفكر والعمل اي منهما يتقدم الاخر ويغنيه ويصححه .

هذا ما نعنيه برفض النماذج التجارب الاجنبية كنماذج مثالية ، ولا نكتفي بالرفض ، وانما ننطلق من تحليل خصوصيات مجتمعنا ونطلع على ان الدوائر الجماهيرية ، وزيادة الى ذلك المجلس الشعبي هما الشرطان اللذان بدونهما لا يمكن انجاز التسيير والبناء الاشتراكي . هذا ما يؤكده التقرير الايديولوجي .

اما الامر بالنسبة الينا لا يتعلق بالبدأ بتحليل بيروقراطي صادر من جهاز سلطوي يفرض قراراته على المجموع وعلى البرلمانية نفسها ، وباسم ((ديكتاتورية البروليتارية)) ان مثل هذا الجهاز البيروقراطي يصبح ، موضوعيا ، ديانا مستقلا ، له مطالباته الخاصة وادواته تجاه المجتمع بقرارات سلطوية ، بدلا ان يكون تنفيذا سياسيا للمجلس والبرلمانية . اذ ان التجارب ان تتلاشى مثل هذه الاساليب البيروقراطية تنتقل من الديكتاتورية البروليتارية السلطوية في التسيير والتنفيذ ، الاساليب الايديولوجية .

ولهذا نحن مقتنعون بفشل التجارب المبنية على البيروقراطية وغزو الاشتراكية من فوق تحت اقتناعا تاما ، نحن مقتنعون انه لا يمكن ان يكون هناك تحليل اشتراكي حقيقي بدون حزب اشتراكي حقيقي . بدون تنظيم جماهيري واعي لدى الجماهير الشعبية التي يجب ان تكون ، لا ذليلة للدولة ، لدواليب الدولة وتتحقق ((مساهماتها الفعلية في الاختيارات بل بالحكم الاداء الفعالة التي بواسطتها تتم مراقبة الجماهير والجهاز التنفيذي .

ترضخ ... يصبح و ... حساب مسبق ... حول شعار
((سوسيال ديموكراسي))

و هذا التعبير يستلزم الحساب المسبق عن ملاحظة قد يثير ا من يعلن ان الاشتراكية الداخلية هي مجموعة من التصورات الأساسية و الشعارات المرتبطة بالانقسامات التي عاشتها الحركة الاشتراكية في اوروبا الغربية منذ سنة 1917 . و كان هناك بالفعل الاعتراف المتزايد بعبارة ((سوسيال ديموكراسي))، اي الاحزاب الاشتراكية التي تخلت عن مناهضة النظام الرأسمالي كنظام و اندمجت في دولة الديموقراطية البورجوازية و انتهت بها الغلبة بعد الاصلاحات.

الا ان هذه المسألة فقدت معناها في اوروبا الغربية نفسها ، بحيث ان الاحزاب الشيوعية كلها ، تقدمي في دولة البرلمانية كطريق لتحقيق برنامجها بل و تعقد الاتحادات و التكتلات مع تلك الاحزاب الاصلاحية التي كانت الحد و اللدود ما بين سنة 1920 و سنوات 1945 ـ 1950 .

اما عندنا فالنداء بالتحالف الديموقراطي و الحوار مع الجماهير من اجل البناء الاشتراكي لا يخلو بتاتا من هذا النوع من المشاكل سواء منها القديمة او الحديثة . ذلك ان ميكيل ((التخلف)) تمنع قضية التحرير الذي يعني النمو و البناء . و الديموقراطية لا تعني في هذا الاطار اقامة مؤسسات تمثيلية شكلية ، و انما تعني اشراك الجماهير يوميا في حل مشاكل يومية بالقيام بمهام يومية ، هذا هو معنى ((التعبئة للجماهير)).

فالتحالف الديموقراطي ، يعني عطيا التحالف الاشتراكي لان الجماهير لن تتحرر الا في مهام تخدم مصالحها هي في مهام تحددها هي نفسها في اطار مؤسسات تعطي تغيير هياكل اجهاز الدولة .

و هذا التغيير ، في هذا الاطار لا يمكن ان يكون وسيلة للبناء الا اذا تم بتنظيم لا مركزي في جميع المجالات ، الشيء الذي يقتضي تغيير التوزيع الجغرافي للانتاج نفسه لذلك ينتهي التقرير الايديولوجي الى التحالف الاشتراكي :

يتطلب خلق الشروط الكفيلة بانشاء مناطق جهوية التنمية . و في هذا المجال فان المبدأ الاساسي الذي يجب ان يكون سائدا هو الربط دوما بين التحرير و التنمية الاقتصادية . و لكن يصبح في الامكان تجاوز الصراعات الجهوية و تكسير منطق الروابط الموروثة التي تربط بين الاجزاء ، يجب اقامة المناطق الجهوية في اطار التنمية الاشتراكية بشكل يحقق زعزعة مركز الثقل في الاقتصاد من الاماكن و الميادين التي ارساها فيها النظام الاستعماري الى من المناطق الشاطئية التي حظيت باهتمام هذا النظام.

المرحلة الانتقالية : الحتمية الطبقية الصرفة و علاقة
القطاع الخاص بالقطاع المسير

و بعد تحديد الاطار و الميادين ، يبقى التحديد الاهم الا و هو الكيفية الانتقالي ، اي للاجراءات الضرورية في المرحلة الانتقالية بذلك ان الاشتراكية لا تتم في يوم واحد او سنة واحدة . او عشر سنوات.

فالمشكل المطروح على الاشتراكيين ، هو كيفية الملكية الخاصة في المرحلة الانتقالية ، و بقاء القطاع الخاص في الميادين التي تشكل عناصر حاسمة في حياة الامة . و المشكل الثاني هو الكيفية التي تمس القطاع الخاص من عرقلة او تحويل الاتجاه الاشتراكي عن الكيفية التي تمنح المصالح الخاصة الضرورات تفيد التحالف الاشتراكي الديموقراطي . ان التقرير الايديولوجي لا يترك مجالا للابهام في هذه النقطة الحاسمة . و لنكتف بنقل ما ورد فيه تحت عنوان ((المرحلة الانتقالية مجال التحويل)).

ان تحديد مضمون المرحلة الانتقالية يتطلب تحديد مهام القطاع العام و علاقته بالقطاع الخاص

ان تحويل القطاع العام في المرحلة الانتقالية يقتضي :

- توسيعه بان تدخل فيه النشاطات التي تحتكر حاليا موجات انتقال وذلك بواسطة انشاء الصناعات الاساسية والتحكم في الوسائل المالية ووسائل المبادلات التي تحدد سير الاقتصاد واتجاهه .

- ارساء مقاييس انتقالية في القطاع العام . مقاييس تستجيب لضرورات التراكم والتنمية الاشتراكية ، على الرغم من ابتعاد ان لاشكال التسيير وعلاقات الانتاج التي تتضمن تلقائيا تحويل التدريجي الى قطاع اشتراكي .

- تنظيم المساهمة الفعلية والديموقراطية من طرف العمال في تسيير المؤسسات العمومية التي يجب ان تكون نتاجة من ممارسة السلطة لممارسة سياسية ، حتى يصبح في الامكان ضمان استمرارها لعمليات تصميم التدبير والبناء الاشتراكي وتنصيبه على وثيق . وحيد يدخل الاقتصاد الوطني في حداثة . وتفوات السيطرة الرأسمالية الخارجية . ان المساهمة الديموقراطية للعمال في تسيير المؤسسات العمومية تتمثل من تدخل المعارضات التي ترمي الى تقوية البيروقراطية داخل هذه المؤسسات نفسها ، ومن تلاشي الظروف التي تساعد على قيام فئة من اصحاب الامتياز . انها تتضمن التحويل المتزايد للموارد القطاع العمومي الى قطاع اشتراكي حقيقي .

- ضمان التفاعل بين الديناميكية القطاع العام والتطور الاجتماعي و... والثقافي وتحويل البنيات الطبقية وتغيرات القدرة الخارجية وارتباط الحاجات الملحة للجماهير الشعبية . ان القطاع العام الذي يجب ان يكون سيره ونشاطه خاضعا لما تمليه مقاييس التنمية الاشتراكية ، يحدد القطاع الخاص ويوجهه ويرسم له اطارا لمبادراته ونشاطاته .

وادن ، فستكون هناك في حال الضرورة اتفاقية مع المؤسسات الخصوصية التي يجب مساعدتها في اطار توجيهها الى الاندماج في مسار الاختيار الاشتراكي . ان القطاع الخاص يهتم بالخصوص الاستثمارات الفلاحية وصناعة المواد الاستهلاكية والتجارة الداخلية . وهذه مجالات وجوده في هذه الميادين خلال المرحلة الانتقالية :

- فيما يخص الصناعات الفلاحية ، فان الدولة في اطار الاصلاح الزراعي ، يجب ان لا تنسى تحالف القطاع الخاص بالثورة ورغبته الحقيقة في الملكية يجب ادن ، ان تعمل الدولة على مساعدة الفلاحين على المستوى المالي والفني حتى يتمكنوا من تسيير ضيعاتهم بشكل يرفع من مدخولهم ، دون اخلال حتهم على انشاء التعاونيات دات ضرورات متنوعة من الانتاج ، ضرورات ستتغير ضرورة بالتغير تجاربهم ومستوى وعيهم .

- وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة ، فان الملكية الفردية لوسائل الاستهلاك ، ما دامت لا تحول الاختيارات الاساسية مهما دامت تستجيب للضرورات السابق ذكرها مهما دامت تتضمن من تطبيق التصميم الاشتراكي فانها لا يمكن ان تتضرر لا... ضرر .

ان اصحاب رؤوس الاموال من الخارج ، مدعوا للبدء بالمساهمة في الجهود الوطنية بالتحرير والتنمية ولا يجوز ابدا ان يتذرعوا بانهم يشكون او يريدون ان يشكلوا برجوازية وطنية حقيقية الا اذا كفوا نهائيا من المغامرات العالمية والاستعمارية وعندما تقرر الاستثمارية ، وانصرفوا الى النشاطات المنتجة التي تتناسب مع ضرورات التنمية والتحالف الاشتراكي الذي... يجب ان لا يخشوه فقط بل طلبهم بالحكم ان يساندوه لانه خلق الشروط التي من... شانها ان تسمح لمجهوداتهم وكفاءاتهم بالتوجه نحو جبهة تخدم قضية التحرير ، التحرير من هيمنة الامبريالية على الهيئات التي لا

لا يمكن ان تلعبه في الدورة المقبلة من دور الوسيط و الادوات التي تعمل على تحقيق التراكم لحسابها

ان توسيع الصناعات الاساسية سينتج عنه ان القطاع العام سيعد بكيفية متزايدة هذه الصناعات الاستهلاكية الناضجة الموجودة الان بالمواد الاولوية و بادوات التجهيز و بالمنتوجات التي تدخل الى المصانع الاخيرة التي تتولى هي القيام بها حاليا . ان تأثير التشريع الاقتصادي و المالي و النقدي و الاجتماعي ، بعد الشكل ما يلزم من التعديلات عليه ، سيجعل ضرورة على الاخضاع التدريجي لهذه الصناعات الاستهلاكية للضرورات التي يستلزمها التصميم الاقتراني (.

و اما بخصوص التجارة الخارجية و الخدمات العامة فان القطاع العام مطالب بالقيام بدور الوسيط المتحرك بين القطاع الدولي و المستهلكين .

ان الطابع الفردي لبعض النشاطات التجارية و الخدمات العامة لا يمر بالضرورة بالتدخل الاقتراني ، خصوصا و انها ستكون خاضعة لمراقبة اوتومات يكلف بحكم ارتباطها بالتجارة الخارجية ((المؤسسة المسيرة)) و بالقطاع العام الذي ستكون التجارة بالجملة من اختصاصه وحده ، خاصة ما يتعلق بالمواد الضرورية . اضف الى ذلك المراقبة التي ستخضع لها هذه النشاطات من جانب ادارة الجمارك عندما يتعلق الامر باستيراد بعض المواد ، و غيرها من مصادر المراقبة الاخرى التي ترجع الى آلية الاصلاح الزراعي عندما يتعلق الامر بتنظيم السوق الخاصة بالمنتوجات الغذائية و تشجيع و انعاش التعاونيات الخاصة بالتوزيع و الخدمات و الاستهلاك . . .

و بهذه الاساليب المرنة و المتعددة ستتساوق الطاقة الفردية في مجال المواد الاستهلاكية و التجارة الداخلية و الخدمات ، سياسة القطاع العام في الصناعات العقارية حتى يجعل حد للاستغلال الاسري المضر بالبلاد الى دفع مبالغ باهظة من اجل الدور و الاماكن و السكنى ، كما سيتم بهذه الوسائل المرنة المتطورة توجيه رؤوس الاموال الخاصة نحو الفروع المنتجة الخالية من المضاربات السهلة الاخلاقية ، و بكيفية عامة توجيه القطاع الخاص برمته نحو القطاعات المنتجة .

تلك اهم من القواعد و الاساليب العامة التي يجب ان تسير بمقتضاها عملية تحويل المجتمع الذي نحو نمط الانتاج الاقتراني في اطار من التمسك الحقيقي بالمكاسب التحررية الوطنية التي يجب ان نحافظ عليها دوما في اطار الاشتراكية و الديموقراطية .

قانون التجارة الخارجية ... وخاصة الصادرات

ان التحليل الماركسي الصحيح على ضوء النظرية الاشتراكية العلمية مكننا من ابراز طبيعة جهاز التسيير و القمع في ظروف مايسمى ((بالتعدد)) اما الديموقراطية فانها غاية ووسيلة في تخيير جهاز الدولة بجعله اداة في خدمة التخيير و التدهور عوضا عن ان يبقى جهازا مهمته انخفاض الارباح و من عليها ما يسمى السوق العالمية التابعة لنظام الاستغلال الامبريالي الدولي .

و الحقيقة ان ما يسمى ((بالتعدد)) هو الوضعية الناجمة عن اقامة الاقتصاد الاستعماري بتقنياته و اساليبه و ثقافته وذلك بفرضه من الخارج على مجتمعات كان لها تاريخها و انسجامها و كذلك ركودها .

ان ((التعدد)) يعني حقيقتين اساسيتين و متكاملتين هما :

استخدام صناعة وسائل الانتاج (الصناعة الحديدية الثقيلة و الكيماوية) هذه الصناعة التي هي محور القاعدة المادية لكل نمو اقتصادي و تقني ، بوصفها وسيلة تراكم الرأسمال و التغيرات في شكل رأسمال من الآلات و بنايات و وسائل مالية .

و ان استخدام هذا المحور داخل القطر يحول ان كل قطاع من الانتاج له روابطه الداخلية بالخارج التي تتأكد اتساعها و تتعزز مع مر السنوات.

و النتيجة الحتمية لذلك، هي ان التجارة الخارجية لا يمكن ان تكون لارتباط المعطيات الداخلية لحياة الامة و المركبة الداخلية للاقتصاد الوطني . بل يكون للتجارة الخارجية دور معاكس، بحيث تكون البلدان الدولية وسيلة و اداة لاخضاع حياة الامة في كل لحظة لمعطيات السوق الخارجية . زد على ذلك ان الاقتصاد المغربي ، كان في فترة الحماية متخلفا ماليا و نقديا و تجاريا و متمركزا في الامبراطورية الفرنسية . و كان ذلك يتمثل بحسب ((الفوائد)) فيما ان :

- الاندماج النقدي في منطقة الفرنك و حرية انتقال البضائع و رؤوس الاموال لا يتضمان في اي وقت مشكلة العملة الصعبة و ميزان الاداءات .

- و دفاع المغاربة و الجالية الفرنسية عن مصالحهم يتمثل تسهيلات جمركية هامة لبيع المنتوجات الفلاحية و المعدنية في السوق الفرنسية . كما ان الدولة المستعمرة كانت تؤمن جزءا هاما من صوائر القمع، و كذلك من صوائر التجهيز لصالح المغاربة .

ان مصارف التحرير الفعلية في التصميم التخييري في التصميم الخماسي الاول انتهت عمليا الى التخلي عن هذه ((الفوائد)) بصفة متعمدة كنتيجة ضرورية للتحرير الاقتصادي الذي اشتدت ادواته في مؤسسات بنكية و اجهزة للتصفية على اساس تصفية مصالح المغاربة و في اطار مفهوم واقعي و تقدمي للمردودية و اما مفيد او غير مفيد للمصلحة الوطنية .

لكن سرعان ما وجدت تصفية ادوات التحرير او تحييدها او تعويلها عن مهمتها الاصلية مع التخلي نهائيا عن سياسة تصفية مصالح المغاربة . لقد رفع شعار ((المغربة)) كمبرر للتخلي عن سياسة التحرير و التخيير. و زينت بصفة رسمية الاسبقيات الرسمية : الفلاحة و السياحة .

وهكذا ، فان المغرب رفض عضوية المشاركة في السوق الاوروبية المشتركة عند تاسيسها سنة 1957 ، وذلك حتى لا يحوز سيطرة دولة واحدة بسيطرة نقابة من الدول الاوروبية الاستعمارية . وكان هذا الرفض ناتجا في اطار المفهوم الوطني والتقدمي للمردودية والفائدة الاقتصادية واطار سياسة تحرير ادوات التحرير والتغيير في المدى البعيد مع القبول المسبق للتضحيات التي يقتضيها التحرير ، وانتهجت السياسة المغاربية التي عرفت باسم ((المغربة)) الى نتيجة يعترف بها الجميع اكدتها احصائيات الامم المتحدة سنة 1967 ، وهي ان المغرب ، كان الى جانب الاردن على راس قائمة ((الدول النامية)) التي يتحسن فيها الدخل الفردي (مع العلم ان الاردن كان لها مهجرون بعشرات الالاف من المهاجرين الوافدين من الضفاق التي احتلتها اسرائيل بعد هزيمة يونيو 1967 ، بحيث كان من المفروض ان تنخفض معدل الدخل الفردي).

فالنتيجة الحتمية لسياسة التبعية كانت ان المغرب اصبح يالعجز يتسول سنة 1969 قبوله ((كعضو)) في السوق الاوروبية المشتركة بعد ان سبق له رفض العضوية سنة 1957 في ظروف اقل كثيرا . ذلك ان اوروبا كانت قد اعدت تسهيلات متعددة لدول حوض البحر الابيض المتوسط التي اصبحت منتوجاتها تنافس المنتوجات المغربية . وكان ((الاندماج)) الذي يعد ضمان تسويق منتوجات المصدرين المغاربة والاجانب ، هذا التسويق الذي ((امنته)) الدولة في يونيو 1965 ، وكلفت به مكتب التسويق والتصدير .

وما زال هذا المكتب يقوم بدور اداة البحث والتصدير لصالح نفس ((المنتجين)) دون ان يعترف له باي تدخل في تسيير الانتاج ، وفي غياب سياسة مطابقة لما يلائمه من تقلبات واخطار . ان مهمته تنحصر في البحث عن افضل سجل لبيع منتوجات المصدرين المغاربة والاجانب ، مع تطورات مواقف اوروبا الغربية والسوق العالمية .

وهذه التطورات تسير دائما نحو تعزيز روابط التبعية والاندماج في نظام الاستغلال الغربي . كل ذلك ان مشكلة الصادرات زادت حدة سنة بعد سنة ، لان المغرب فقد (الفوائد الاندماج في الامبراطورية الفرنسية دون ان ينال فوائد سياسية وادوات التحرير التي وقعت تصفيتها منذ سنة 1961 . وهكذا ، فان العواقب اتخذت حدة خاصة في بلادنا ، لانها عاشت صاروخ التبعية وتضحيات التحرير ، دون ان تنال فوائد التبعية والتحرير معا .

هذا الذي يفسر ان جميع تصرفات الدولة كانت خاضعة لشعار الصادرات والصفة الصعبة . راينا المسوولين يصرون باستمرار القرارات وميادين المجهود المالي والانتاجي . راينا هم سنة 1974 يرفعون شعار ((التصنيع الذي هو في الحقيقة تشجيع تصدير بعض المنتوجات التي يتم تحويلها بناءا على المواد الاولية والالات المستوردة (التسيير بالدولار بالدولار بالدولار . . . الخ) انه في الحقيقة تصدير اليد العاطلة بثمن بخس ، بحيث تتخلى اوروبا ان يشتغل العامل المغربي هنا ، في بطالة تعيش او في ضيع الاحياء باجور منخفضة ، عوض ان يصدر العامل نفسه بما يقتضي ذلك من مواثر واجور مرتفعة ومشاكل اجتماعية وسياسية تخلقها الجاليات الاجنبية في البلدان الاوروبية .

ونتيجة ذلك ان صادرات المغرب الاساسية ، وهي الفوسفاط رغم مضاعفة ثمنه اربعة مرات لم تشكل وسيلة للتنمية والتصنيع . ان مداخيل الفوسفاط تستخدم لمواجهة حاجيات المستهلكة في تنمية ((السكان والحاشية)) واداء الفرق ما بين الثمن العالمي الجديد للقمح والسكر والزيت وما بين ثمن هذه المواد في الداخل . ذلك ان المسوولين في حالة اداء الثمن المغربي ثمن هذه المواد بالاسعار العالمية ، يعلمون ان ذلك سوف ينتهي الى انخفاض مستوى عيش الجماهير بنسبة ثلاثين في المائة والى المراهنة بالنسبة

لجزء من شعبنا .

اضف الى ذلك ان الاحتكارات الخاصة تزيد في حدة مشكل مواد التغذية المستوردة ، كما اوضحنا ذلك ، ان المشكل لا يهم مواد التغذية وحدها ، وانما جميع المواد و التجهيزات المستوردة ، وكذلك جميع الصادرات ، ان المشكل مشكل التبعية و التحرير ، مشكلة انهاء ما يسمى ((بالتخلف)) مع حقيقته الرئيسيتين اللتين اوضحناهما .

ان الامر يعني شيئين متكاملين لا يمكن الفصل بينهما :

ـ بناء القاعدة المادية للنمو الاقتصادي ، اي بناء الصناعات الاساسية .

ـ تحكم الدولة الكلي في جميع دواليب التجارة الخارجية و خاصة الصادرات.

و هذا يعني الشرطين الضروريين للنمو و التحرير الاقتصادي ، الشرطين اللذين لا يمكن ان يتنازل فيهما اي شخص يريد مصلحة الوطن و لا تقتصر وطنيته على الشعارات الجوفاء المتجهة نحو الماضي .

و هذه الحقيقة لا علاقة لها بالكلام عن المثالية و الواقعية لسببين :

ـ الاول : هو ان بلادنا متوفرة على الخيرات المعدنية الضرورية لخلق صناعة ثقيلة حديدية و كيماوية كما ان مشاكل الادارات اصبح مشكلا وهميا .

ـ و الثاني : هو ان الدولة لها وسائل للتدخل تمكنها في الوضعية الراهنة من مراقبة مباشرة او غير مباشرة لما يناهز خمسة و سبعون في المائة من الانتاج الداخلي الخام . و ذلك عن طريق القطاع العمومي و الشبه العمومي و مؤسسات القرض ، و مؤسسات التدخل في السوق العالمية .

اضف الى ذلك ان الراسمال المغربي الخاص يردد عن تدخله و عجزه كما تشهد بذلك التصريحات الرسمية ، بحيث نرى ان ((الايجازات)) القليلة التي تتم في القطاع الخاص هي نفسها نابعة عن القروض التي تمنحها المؤسسات التابعة للدولة (في السياحة و الفلاحة) .

و لا تبقى في النهاية الا المضاربات في مجال التجارة الخارجية هذه المضاربات التي تحظى بتبييضها بالشعارات الكاذبة شعار ((اللبرالية)) الذي يعني في الحقيقة الاستمرار في استغلال حياة الامة اليومية لصالح المضاربين .

لذلك فان مؤتمر الاتحاد الاشتراكي و هو يدعو تأميم التجارة الخارجية على رأس الاجراءات الضرورية للتحرير الاقتصادي يعتبر ان التأميم من غير تجاوز ذات الرأسمال الاستعماري لا يعني خدمة مصلحة الامة ما دام الجهاز نفسه لا يخدم الامة .

ان تحكم الدولة في التجارة الخارجية ضرورة ملموسة لا تنفصل عن ضرورة بناء القاعدة المادية و الصناعية للنمو الاقتصادي و التكنولوجي . و هتان الضرورتان لا تنفصلان عن الشرط الذي طالبنا به من قبل ، و هو التغيير العميق . لهياكل جهاز الدولة و تسيير القطاع العمومي و علاقته بالقطاع الخاص .

و معنى ذلك التخلي الشامل و الرامي الى تغيير دواليب التجارة الخارجية بصفة تدريجية في سياسة تهدف الى تغيير شامل . و هذا التغيير لا يعني تنويع المبادلات الخارجية فحسب ، و انما يعني قبل ذلك تغيير و تنويع الانتاج الداخلي نفسه و خاصة في الميدان الفلاحي .

و نتيجة لذلك كله فان تحكم الدولة و الامة في التجارة الخارجية يعني عمليا ثلاثة ميادين على الاقل :

1) ـ ان المؤسسات العمومية للتجارة الخارجية لن تبقى مجرد وسائل للتصدير و الاسترداد يجب ان تكون في نفس الوقت ادوات لتغيير و تنويع الانتاج عن طريق الوسائل التوجيهية ثم الوسائل الالزامية للتدخل المباشر .

2)- ان الدولة هي التي لها ان تحدد ما يجب تصديره واستراده ، وان تختار الزبناء والبائعين الاجانب حسب مقتضيات النمو والتحايل ، خصوصا فيما يتعلق بالانتاج المحدني .

3)- ان هذا كله يبقى حبرا على ورق في حالة عدم انشاء مراكز وطنية لاستيراد المواد الاولية ، والمواد النصف المصنعة والتجهيزات وكذلك المواد الاولى الاساسية . اما المواد الاخرى ، فيمكن في المرحلة الاولى الاكتفاء بوسائل ((غريلتها)) عن طريق الضرائب الجمركية .

ان التحكم في التجارة الخارجية كلها وسيلة لتمويل ونمو الاقتصاد ليس ضروريا فقط . انه في امكان المغرب تابيقه من الان ، نظرا للموقع الذي يحتله عند الان القطاع العمومي او الشبه العمومي في الحياة الاجتماعية . ان التحكم في التجارة الخارجية من اشتراء الصناعة الاساسية (التي لا يمكن ان ينشئها الا القطاع العمومي) كل ذلك يجعل من القطاع العمومي المحرك الرئيسي لعلاقات الانتاج وهذه هي الطريقة الحقيقية لوضع وتنفيذ التحايل في سياسة تخدم مصالح الجماهير الشعبية الاغلبية الامة عوضا عن اخضاع حياة الامة لمصالح المضاربين .

ان هذه حقائق بديهية ليست ناتجة عن تجربة او اختيار فلسفي . انها الاجراءات التي تعطي لشعار محاربة التخلف مدلولا عمليا ملموسا . وكل ما عدا ذلك كذب وتضليل وتغطية لهوية اصحاب (الليبرالية) .

ولا يسعنا خدمة للحقيقة الا ان نؤكد بان برامج (البرامج الوطنية) وبرامج الاصلاحات المقترحة داخلها ، تبقى شعارات مجردة وديماغوجية اذا ما انطلقت من المطالبة بتاميم التجارة الخارجية ، وخاصة منها الواردات . ان قبول او رفض هذا الاجراء كاجراء اولي ، يشكل مقياس الوطنية الحقيقية التي ليست تعلقا عاطفيا بالماضي وبالشعارات القومية البالية .

ان قبول او رفض تاميم دور التجارة الخارجية هو مقياس التمييز السياسي المحتملين اصناف البورجوازية وخاصة البورجوازية الكومبرادورية والبورجوازية الوطنية من كل ما ينتج عن ذلك بالنسبة للقضية الديموقراطية وغيرها .

مفهوم التصنيع

تغيير هياكل جهاز الدولة و القطاع العمومي ليصبحا اداة في خدمة الشعب. تأميم التجارة الخارجية و خاصة منها الواردات كشرط بديهي لا يمكن ان ينازع فيه كل من لا تقتصر وطنيته على الشعارات الجوفاء المتجهة نحو الماضي .

و تبقى قضية التصنيع، و مفهوم التصنيع الذي كثيرا ما يستعمل من بين وسائل الخلط و التضليل . لذلك رأينا ان نخصص مقالا لتحديد مدلول التصنيع الحقيقي . قبل ان نرفع اللبس حول شعار ((الاصلاح الزراعي)) في مقال مقبل .

اكدنا في المقال السابق ، ان ((التخلف)) ما هو في الحقيقة الا انعدام صناعة وسائل الانتاج التي تشكل محور القاعدة المادية للنمو الاقتصادي بوصفها وسيلة تراكم الشغل و الخبرات محليا . ان انعدامها محليا ، هو الذي يجعل اقتصاد البلاد ، اقتصادا تكميليا للاقتصاد الامبريالي هو الذي يفرز الاندماج في ساحة الاستغلال الامبريالي .

و لكن تأسيس معمل للصلب (مهما كان حجمه) او بعض الوحدات لانتاج الحامض الفسفوري ، لا يعني خلق القاعدة المادية للنمو و التحرير الاقتصادي . لا يمكن لهذه الصناعات الثقيلة ان تلعب هذا الدور الا اذا كان انشاؤها داخلا في اطار استراتيجية شاملة تستهدف تغيير الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية ، و تغيير دواليب المبادلات الخارجية . و في حالة عدم وجود هذه الاستراتيجية و الارادة . فان تأسيس وحدات صناعية من هذا النوع يدعم القطاعات جديدة في الانتاج قد تنال علاقاتها الخاصة بالخارج كما هو شأن القطاعات الموجودة . و النتيجة قد تنحصر في تغيير نسبي لكمية الصادرات و الواردات، و تحسين نسبي للميزان التجاري و ميزان الادخارات. و لكن حياة الامة قد تبقى متجهة كلها نحو الخارج ، و خاضعة لتقلبات السوق الخارجية . لذلك فان تأسيس صناعات ثقيلة شرط ضروري ، لكنه شرط غير كافي لتأسيس القاعدة المادية للنمو . و وسيلة التراكم التي تضمن التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني . و هذا لا يمكن ان يتم بصفة ((تلقائية)) حسب شعار ((الليبيرالية))الكاذب ، الشيء الذي لا يحتاج الى برهان . لذلك يؤكد التقرير الاقتصادي الذي صادق عليه مؤتمر الاتحاد الاشتراكي :

((ان التراكم الاشتراكي هو السبيل الوحيد الذي يخطي للبلاد امكانية ربح الوقت و اقتصاد المراحل التاريخية في مسيرة التنمية الاقتصادية . و يبقى تحديد استراتيجية التصنيع، بل و تحديد نوعية الصناعات. و هذا تابع بالضبط للمعطيات البلاد من جانبين :

1_ الامكانيات : في هذا الصدد يجب الاشارة على ان المغرب هو اول منتج للفوسفاط في العالم . كما ان له خيرات معدنية لا يستهان بها (الحديد ، الرصاص ، القزدير ، المانغنيز ، الفحم : زيادة على معادن اخرى بكميات اقل اهمية) . بل و ان المغرب يتوفر على امكانيات من حيث الطاقة ، لم تستغل الى حد الان بسبب المفهوم ((الليبرالي)) المردودية .

2_ الموقع : ان بلادنا جزء من المغرب العربي يشكل وحدة جغرافية و بشرية طبيعية ، بالاضافة الى ان هناك تكاملا حقيقيا من حيث الامكانيات المعدنية و الصناعية خصوصا اذا اعتبرنا وجود و موقع منجم تيندوف .

لذلك يؤكد المقرر الاقتصادي للمؤتمر :

_ ان التنمية الاقتصادية لبلادنا لا يمكن تحقيقها الا على مستوى الابعاد الواسعة للمغرب العربي الذي يمثل الاطار التاريخي و الجغرافي لتوسيع القاعدة الاقتصادية لبلادنا ، و الاستغلال الكلي : للامكانات المتاحة ، و الاستجابة في نفس الوقت للرغبات الجماعية للجماهير ، و مواجهة التحديات التضليل الامبريالي .

و الواقع ان التصنيع الحقيقي ، و التحرير الحقيقي لصالح الشعوب ، مشروط بوجود نظرة شاملة و تقدمية ليست من طبيعة الرأسماليين و المضاربين اللذين لا يرون في الخيرات الا مجالا للربح الخاص .

فالتصنيع بالنسبة لهؤلاء ، هو نوع ((ممتاز)) من . مزيد المضاربات التجارية . بحيث يستوردون آلات و معدات عوضا عن الاستيراد ثياب و ذلك مثله مثل مختلف صناعات التركيب و التكميل ، التي تحرز رواجا التبعية ، لان البلاد تفقد حرية اختيار الزبناء و الباعة ، في الخارج .

و لكن التصنيع الحقيقي لا يعني اقتصار على الصناعات الثقيلة ، او اعطاؤها الاسبقية المطلقة على حساب صناعة مواد الاستهلاك ، ان التقرير الايديولوجي للاتحاد الاشتراكي ، ينطلق من اننا نرفض الرضوخ الى النماذج المسبقة . كما نرفض التقليد الاعمى للتجارب الاجنبية ،

لذلك فان المقرر الاقتصادي للمؤتمر ، يحدد قواعد استراتيجية للتحرر و البناء الاشتراكي ، و الارتباط بين هذه القواعد كما يلي :

تعتمد استراتيجية التحرر و البناء الاشتراكي التي نقول بها على الاخذ بنموذج التطور الاقتصادي المتكامل و المتعدد القطاعات ، الشيء الذي يقتضي التخلي عن النماذج الجاهزة و الجامدة المنقولة عن البلدان التي احدثت نموذج تطورها الاولوية المطلقة لقطاع وحيد سواء تعلق الامر بقطاع مواد التجهيز او قطاع مواد الاستهلاك ، و يقتضي رفض كل انواع استيلاب الاقتصاد الوطني ازاء الحاضر و ازاء المستقبل . و على هذا الاساس فان استراتيجية التحرر و البناء الاشتراكي تقتضي :

1_ العمل على تشييد صناعة اساسية و ضرورة الاهتمام الاولي بانتاج مواد التجهيز انطلاقا من ... ممكنات الاقتصاد الوطني و اعتبارا لحدوده الموضوعية و على اساس الاستغلال الموارد الطبيعية و الانفتاح على ابعاد التعاون بين بلدان المغرب العربي . و يجب السهر في نفس الوقت على ربط توسيع قاعدة الصناعة الاساسية الوطنية بتطوير الانتاج الفلاحي و الاهتمام بصناعة مواد الاستهلاك الواسع في اطار نموذج التطور المتداخل و في خدمة حاجيات الجماهير الشعبية و على اساس الاهتمام بكل الاقاليم و خاصة في اطار لامركزية حقيقية تساعد البلاد على تدعيم الاستقلال الاقتصادي .

USFP

1975/1/15

تقرير عن المؤتمر الاستثنائي

كانت القاعة غاصة بالحاضرين وأغلبيتهم من النشباب مع حضور الوفود الاجنبية والوطنية مثل :

ممثل حزب البعث العراقي .
ممثل حزب الدستور التونسي .
حزب التقدم والاشتراكية (علي يحتة) .
حزب الاستقلال (بوستة) .
منظمة التحرير الفلسطينية (ابو مروان) .
جان لاكوتير .
معتمدي السفارات الاجنبية .

من الحاضرين ايضا : حسن الاعرج ، سعيد بونعلات ، البشيري (؟) ، عمر الساحلي .

وفود الحزب التي حضرت المؤتمر :

اقليم طنجة ، تطوان ، الحسيمة ، الناظور ، وجدة ، بني ملال ، مراكش ، القنيطرة ، الرباط ، الدار البيضاء ، الجديدة ، سطات ، الجزائر ، اكادير ، اسفي ، الصويرة ، طرفاية ، كولمين ، تارودانت ، سلا ، خريبكة ، ورزازات ، مكناس .

اسماء بعض الوفود الحاضرين :

اقليم الدار البيضاء : بوزية وديعة ، الفرني ، معنة محمد ، عميمي عبد الرحيم ، الحاجة ، المانوزي ، ابكير ، بردياب .

اقليم فاس : احمد المجذوبي ، عبد الهادي خيرات ، العروسة عائشة .

اقليم القنيطرة : العبد اللوي ، عبد السلام ياسين ، فاطنة ساكنة .

اقليم الرباط : الاشكر محمد ، بوراس عبد الله ، امينة الرفاعي ، الساحلي .

اقليم مكناس : الاشعري ، الخمار الكدي محمد .

اقليم مراكش : لحسن تاشمونت .

اقليم طنجة : احمد المرابطي .

اقليم الناظور : احمد البارودي .

اقليم فرنسا : بلقاضي ، عليوة ، ليدام .

ملاحظة : كان وفد الخارج مشلا ب 16 عضوا بما في ذلك الاخ من الجزائر .

الجلسة الافتتاحية .

.../...

ترأس الجلسة الافتتاحية عبد اللطيف بن جلون ، افتتحها بكلمة ترحيب بالوفود وبالرسائل التي جاءت من الخارج : الحزب الشيوعي البلجيكي ، الاتحاد الوطني البلوني ، المانيا ، هولندا ، والاتحادات الدولية ، الفيتنام ، تونس ، سوريا ، الحزب الشيوعي العراقي ، الاتحاد السوفياتي ، يوغسلافيا ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي للسويد .

كان في رآسة المؤتمر : عبد اللطيف بن جلون ، الحبابي ، بوعبيد ، عمر الساحلي .

بعد كلمة الافتتاح خرج المدعون .

بعد ذلك تدخل عمر بنجلون واعطى ملخصا للتقرير الايديولوجي .

بعد ذلك التقرير التنظيمي لليازغي (ملخصا) .

ثم التقرير السياسي (عبد الرحيم بوعبيد) وهو الذى أخذ الوقت الطويل .

بعد ذلك تدخلات الفروع .

تدخلات الفروع :

١) مناضل من مكناس :

يدعي التقرير انه يلتزم بالمادية الجدلية والاشتراكية العلمية ولكنه في الحقيقة التاريخية انه يرمي منه التحليل الملموس للواقع المغربي .

سؤال : ما هو المقصود بالاشتراكية العلمية مع الخصوصية العلمية ؟

اني ارفض المفهوم الزائف على الخصوصية العلمية ، لانه يسقطنا في نوع من الاشتراكية المزيفة : الاسلامية وغيرها .

لنا بعض الملاحظات : مفهوم الديمقراطية من خلال هذا التقرير (٠٠٠) ركز التقرير على الديمقراطية للشعب المغربي ولكن نتائج ذلك ، ما هو المقصود من الديمقراطية هل هي مرحلة تاكتيكية تمر بها البلاد في زمن معين ام ستصير استراتيجية لحزب قائد الثورة (٠٠٠) هل هي تبرير لمرحلة الانتخابات او مراحل البرلمان .

التقرير يقول بان الصراع الطبقي بالمغرب لم يكن الا بوجود الاستعمار ، نقول العكس .

ما معنى وجود الساسرة او البورجوازية ٠٠٠ ؟

اعطاء الاستعمار في التقرير الدور التاريخي للانتقال بنا الى مرحلة الاشتراكية .

المذهب المثالي يتناقض مع الشعب العربي الاسلامي .

الالفاظ الايديولوجية للتقرير تأتت مختلفة للاختيار الثوري للمهدى وبالتالي يسقطنا في الاخطاء القاتلة التالية .

موقف من احداث مارس ، هل كان الفهم الثوري للانتفاضة الجماهيرية ام هو ضمن الانتفاضات العفوية .

كيف يمكن رأية الفهم الثوري عن طريق الديمقراطية ام عن طرق أخرى .

رد عبد الرحيم بوعبيد :

ان التقرير ليس تاما وباجتماعنا هذا سيكون تاما .

النظرية العلمية التي هي التي تنبثق من المجتمع الذي نعيش فيه ، وانطلاقا من هذا التحليل الذي نسير فيه ، اما ان نطوي صفحة عن مجتمعنا ، وتشبث بفكرة ليست باشتراكية علمية وانما اشتراكية خيالية واتيان بفكرة من القرن 18 وتطبيقها في مجتمعنا .

الاشتراكية العلمية في المجتمع المغربي تقتضي ان الطبقة العاملة نظرا لتوسع الرأسمالية واحتكارها تصل الى حالة الانفجار والتناقض وبذلك يأتي دورها .

اهم نقطة في الاشتراكية هي المتعلقة بديكتاتورية البروليتاريا بمعنى هذا على ان الطبقة العاملة وصلت الى حد تصبح القوة الفائزة التي تقضي على متناقضات المجتمع الرأسمالي (البورجوازية المغربية هي التي تدافع على الاشتراكية العلمية) .

الاشتراكية العلمية ليست مطابقة على واقعنا وعلى أي قطر عربي ، فالطبقة العاملة عليها ان تلعب دور التغيير في الدول الرأسمالية .

اقليم الرباط : احد الاخوة : تركيب المجتمع المغربي في أواخر القرن 18 لم يكن يعيش أي تناقض داخلي . مبادئ الحداثة ستسود ... وكيف اذن يمكن تفسير تناقض الشعب مع المخزن ، ومرورنا مر الكرام على الحركات الشعبية خروجا عن حركة الاستقلال .

لا يوجد ربط بين النظرية والتنظيم في التقرير .

الاشكر محمد من الرباط : ان التقرير يرفض الصراع الطبقي ، ان التقرير يعطي مفهوم الدولة على اساس انها ديني . ولكن ابسط المفاهيم تقول ان الدولة اساسها اقتصادي ومن هذا المنطلق نلاحظ الخطأ الذي وقع فيه التقرير من ناحية الاشتراكية حول تحليل اساس الدولة .

ان التقرير لم يذكر الثورات التي قامت ضد الحكم المغربي (برحمارة ، مجموعة القبائل ، عبد الكريم الخطابي) واشاد بموقف محمد الخامس . لكن موقف محمد الخامس كان اختيار بين امرين الوقوف مع الجماهير او مع الاستعمار الذي بدى فشله .

عن الاختيار الاشتراكي في التقرير : لا يمكن ان نسلم باننا ثوريون حسب الاختيار الثوري للمهدي بكل المفهوم الاديلوجي (الاقتصادي) . لا يمكن ان تكون الاديلوجية صحيحة الا معتمدة على الاقتصاد .

لم يتقدم التقرير بأي نقد ذاتي بل اوعز كل الاخطاء الى الجهاز البيروقراطي او الى القمع .

بالنسبة للوحدة (العربية او المغرب العربي) المطالبة بالوحدة الاقتصادية .

رد عبد الرحيم بوعبيد :

ان التقرير قدم للمناقشة وللنقد ولا للتهجم على المقائد . وعزل بعد ذلك اخوان الرباط ووصفهم باليسارية الذين يدفعون الى الخروج من الديانة والحضارة .

أخ من الرباط : الملاحظات الاساسية : الفصل بين التقرير الاديلوجي والتنظيمي خطأ منهجي لان اية نظرية لابد لها من تحليل علمي .

الصفة العامة عن التقرير الاقتصادي ركز التقرير على التبعية وفسر بها المستغل والمستغل (بفتح الغين) وان الاستعمار هو الذي أدى الى هذا الاستغلال . لكن هناك طبقات اخرى تمارس هذا الاستغلال : استغلال الطبقات الاقطاعية وغيرها ... ان التقرير لم يظهر هذه المسألة ولم يبين التناقضات الموجودة في المجتمع وهذا ظاهر في التقرير .

ينفي التقرير الصراع الطبقي . المفهوم العام للتقرير مفهوم اديلوجي اصلاحي ولا يعبر عن المفهوم الثوري . الوحدة العربية حسب التقرير "تأييد جميع التجارب الوحدوية في الوطن العربي)" . ان هذا الاخ "عمر بنجلون" لم ينتبه الى هذا الخطأ الفادح .

في الخط العام يظهر التقرير مركب من طرفين (تيارين) غير مترابطين بعض الفترات يكون فيها تحليل علمي نسبيا والبعض الاخر تناقض التحليل السابق .

من حيث المنهج جاء في التقرير "تدين أي تدين لجميع المذاهب كيف ما كان نوعها" جاءت هذه الفقرة في سياق وكأنه تقول للقوة الاجتماعية ان الفكر الماركسي بعيدا عنا . ان الفكر الماركسي في الحقيقة ليس ملكا لاحد بل هو خلاصة الفكر الانساني .

لا يجب اخذ التراث كله ويجب تناوله بالتحليل العلمي المنهجي ،والتقرير لم يعط أي توضيح لهذا .

الاصلاح الزراعي في التقرير كأنه تحليل اصلاحي للزراعة في غيبة عن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وانه لا يمكن ان يطبق اصلاح زراعي بعيدا عن الهياكل .

يطبق الاصلاح الزراعي في المرحلة الديمقراطية أي في ظل العمل الديمقراطي (الوضعية الحالية) وترك التطبيق العلمي فيما بعد .

مرور مر الكرام على النقد الذاتي ونقد التجربة الحزبية .

محاولتنا هو تطوير الحزب ليعبر عن طبقة معينة من واجبه ان يوضح النقد ، لماذا لم يستطع تحقيق الاهداف التي يسعى اليها .

المنظور الحزبي دخول الحكم مطبوع بالتجربة (التجريبية) .

التقرير لم يؤكد على جانب السلوك النضالي للمناضلين ليعبر عن مصالح الجماهير .

اوروبا الغربية (عليوة) :

التقرير الاديلوجي يجسم مجهودا كبيرا من ناحية البحث والانتاج في توضيح عدد كبير من المفاهيم وخاصة في ظل تاريخ نضال جماهيرنا سواء من قبل الحماية او بعد الاستقلال ،ونحتفظ المنهج العلمي المتبع في التقرير مهما كانت نتائجه .

هنالك ملاحظات شكلية : تغيير اسلوب التقرير اي الاسلوب الذي ينقص من اهمية الخلاصات التي يصل اليها التقرير .

حول تحليل الجزء الاول : ان التحليل الذي جاء به التقرير الى حدود الحماية سليم ،ونتفق على ان في المجتمع المغربي كان نمط الانتاج كان اجتماعي أي ان السلطة لم تكن مستمدة من ملكية وسائل الانتاج وانما من تقاليد الديمقراطية يعني مفهوم الانتخاب .

نعتبر ان تأسيس الدولة لم يأت الا بدخول الاسلام الذي حدد البنيات الفوقية للمغرب ولم يأت على البيعة الديمقراطية المستمدة من العلاقات السائدة للجماعة وتعتبر السلطة ومفهوم الدولة لم يتحول الا بدخول الحماية . ونحن نتفق على التحليل الاديلوجي على ان الدولة جهاز للدفاع على مصالح الجماعة وانها تعني الجهاز الاداري . متفقين على التحليل السببي للمجتمع المغربي الى فجر الاستقلال ، انه لم توجد اقطاعية قبل الحماية على شكل الاقطاعية الاوربية .

ان البورجوازية كانت متواجدة بممارسة التجارة وان الاقطاع هو وليد الاستعمار .

الى هذا الحد نحن متفقون ونشجع كل الجهود التي قامت بها اللجنة في اعداد هذا التقرير .

التقرير يكشف عن تاريخ مغربنا ولاول مرة عن طريق منظمة سياسية وهي حزبنا • بالنسبة لتحديد التناقضات في المغرب : الطبقات المستغلة (بكسر الغين) المشاركة والامبريالية من جهة ، وفي الجانب الثاني مجموع الجماهير مهما كانت اختلافاتها في مصالحها وتناقضات افقها ولكن نطالب بتوضيح التناقضات الثانوية المتواجدة في مجتمعنا والذى يكون اساس نضالنا وهي التي تحدد هذا النضال ونعتبر ان المؤتمر سيبحث هل هناك بورجوازية صغيرة وبورجوازية وطنية •

نرى ان هناك تناقض ما بين التحليل الذى اتى به التقرير ، ان الحركة الوطنية قد قامت تحت قيادة البورجوازية وهذا صحيح ومتناقض مع نفي البورجوازية الوطنية •

ان البورجوازية موجودة كقوة سياسية هناك صناعات استهلاكية ووسائل انتاجها بين ايدى رأسمال مغربي (الصابون والزيت) ، وهذا الرأسمال يعاني من منافسة السلع الاجنبية التي تسيطر على اقتصادنا • وان هذا الرأسمال الوطني لا يمكن الا ان ينمو بمناهضة الامبريالية •

وأخذت هذه الطبقة مواقف وطنية بجانب الطبقات الفقيرة والمتوسطة •

وهذا ما يتفق مع قول ماو تسي تونغ حول مشاركة هذه البورجوازية ضد الاستعمار الياباني •

والمفهوم الكلاسكي لهذه الفئة هو البورجوازية الوطنية •

ان حزبنا ليس حزب بورجوازى صغير وكذلك قيادته وطلب منه ان يعمل على التفريق بين النقد في الحزب والتضليل في النقد على الاهداف الطبقية التي ينبني عليها •

ان حزبنا يجتاز مرحلة يعتبر اخطر الوضعيات في الوضع السياسي وان خصومنا يزدادون يوما بعد يوم ويجب علينا الاحتفاظ بالانتقادات الى ما بعد تجاوز مرحلة الضعف والى ان يتقوى حزبنا (وأعطى مثال بالحزب الشيوعي الروسي الذى طوى النقد مدة 10 سنوات) •

التقرير لا يجعل الفرق بين الموقف السياسي والبنيات الاجتماعية ، هذا فيما يخص البورجوازية الصغيرة ودخل عليوة في تصنيف الفئات الاجتماعية التي تكون البورجوازية الصغيرة والتدهور الاقتصادى الذى يدفعها الى "السقوط في البروليتاريا" •

وهنالك انعدام عن المرحلة النضالية التي يجب ان نمر بها في تحقيق هدف استراتيجي ، ان المرحلة مرحلة شمولية لان عزل التناقض الاساسي (الامبريالية) لا يمكن ان يتم فقط بنضال الطبقة الكادحة بل بباقي الفئات الاخرى التي تعاني من التبعية •

ملاحظات عن الجزء الثاني : نسجل " يقول عليوة " تكامل الافكار مهما كانت النقصان كما نسجل بقوة تكامل الجزء المتعلق بالمجتمع الجديد الذى نريد تشييده ، الشيء الذى يعوض النقص في التحليل عن البنيات •

نسجل ضرورة ربط نضالنا ضد الامبريالية مع الدول الديمقراطية والثورية والدول الاشتراكية •

ان التقرير عبارة عن مذهب ايجابي يجب تطبيقه •

وفي اليوم الثاني تكونت اللجن التالية :

اللجنة الاقتصادية •
لجنة الشؤون الاجتماعية والنسوية •
اللجنة السياسية •
اللجنة التنظيمية •

اللجنـــة الاديلوجيـــــة ٠
لجنـــة الشبيبـــــــة ٠

كان كل واحد يرشح نفسه الى كل لجنة واحدة ٠ وكانت كل لجنة تضم بين 20، 40 عضو ، وعين رؤساء اللجن من اللجنة التحضيرية ٠ ثم عين من كل لجنة ٣ اشخاص من بين اللجنة لتحرير التعديلات ٠
وقدمت بعد ذلك كل لجنة تقرير حول اعمالها الذى صودق عليه بالتصويت ٠ وكانت دائما الاغلبيـــة لصالح مع اقل من الثلث معارض والقليل من الامتناع عن التصويت ٠ وكانت تتخلل كل تقرير تدخلات ٠

اليـوم الثالـث (يوم الاحـد) ٠

كانت المصادقة على بقية التقرير : التنظيمي والاقتصادى والتقرير الاجتماعي وهنا كانت المعارضة اشد ٠ وتدخل بوعبيد يقول انه رغم المعارضة يجب قبول التقرير لانه في مصلحة الجميع وسيقتنعون بذلك فيما بعد ٠
وبعد ذلك كانت اجتماعات الاقاليم كل واحد يعطي لائحة المرشحين للعضوية للمسؤولية وعن ذلك انبثقت اللجنة الادارية ومنها المكتب السياسي وعنه الكاتب العـــــام ٠

ملاحظـــات أخـــرى :

مسألة تغيير الاسم : تدخل البعض يعارض ذلك بالصمود باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لكي لا يكون تنازل للبيروقراطية ولا تنازل للحكم ٠ ولكن عبد الرحيم بوعبيد تدخل ليقول ان الاحتفاظ بالاسم يضع العراقيل في العلاقات وغيرها ٠ وتدخل البعض ليقولوا ان القيادة استعملت الاسم الجديد قبل مصادقة المؤتمر ٠
ووقع التصويت على الاســم وكانت النسبة متقاربـــــــة ٠
كان جزء من القاعة يهتف بحياة عبد الرحيم "عاش اخونا عبد الرحيم بوعبيد" يردده الشيوخ ٠
ووزعت محفظات من البلاستيك باسم الاتحاد الاشتراكي (خاتم الاتحاد الاشتراكي والمؤتمر الاستثنائي ثم مذكرات سنويـــة) ٠
في اليوم الاول بعد الكلمات للمسؤولين عن التقارير اسمعت في القاعة تسجيل رسالة الاستاذ عبد الرحمان اليوسفي واستقبلت بترحاب كبير ٠ بعدها تدخل مؤنمر قائلا : بما انكم أتيتم بكلمة الاخ اليوسفي فلماذا لم تأتوا بكلمة الاخ محمد البصري فهذا يدل على انكم لم تكونوا منصفين مع العلم ان كل المحاكمات تذكره بخلاف عبد الرحمان ، كما ان القاعدة العمالية ترفض اقصائه من الحزب ، وقف الحاضرون بما في ذلك المنصة للتصفيق مدة دقائق كثيـــــرة ٠

انتهى التقريـــــــــــر ٠